الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم محاسبية ومالية

التخصص: محاسبة

المقاربة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 أثار التغيرات في أسعار الصرف وبين النظام المحاسبي المالي

– دراسة حالة مؤسسة MAG France بالوادي –

إعداد الطلبة :

–أسماء ناجي

–مبروكة خيرالدين

–السعيد غرنوق

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

–زكرياء دمدوم

لجنة المناقشة :

–أ/ د.بغداد بنين	أستاذ محاضر صنف أ' بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
–د.زكرياء دمدوم	أستاذ محاضر صنف أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
–أ.يحي لخضر	أستاذ مساعد صنف أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا مساعدا
- د.فيصل مايدة	أستاذ محاضر صنف أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، بداية نشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لإعداد هذه المذكرة ،كما نتقدم ببالغ الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور **زكرياء دمدوم** جزاء ما قدّم من جهد طيب، وبذل من علمه الغزير ووقته الثمين، وتوجيهاته القيمة

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذا البحث وتقويمه.

ملخص الدراسة :

تعالج هذه الدراسة تقييم أثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وفق النظام المحاسبي المالي تطابقا مع إجراءات المعايير المحاسبية الدولية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 21المتعلق بأسعار الصرف ،حيث تناولنا في الجانب النظري كل المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة عن العملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية، وكدا عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 21وكيفية تقييمه ومعالجته المحاسبية وهذا وفق ما اقره النظام المحاسبي المالي،أما الجانب التطبيقي قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية لمؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير لتوضيح المعالجة المحاسبية للمعيار رقم 21وتقييم تطابقه مع النظام المحاسبي المالي .

الكلمات المفتاحية :المحاسبة عن العملات الأجنبية،المعيار المحاسبي الدولي رقم 21،ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية ،النظام المحاسبي المالي .

Résume:

Cette étude traite dévaluer l'impact des variations des taux de change conformément au système de comptabilité financière étroitement avec les normes comptables internationales énoncées dans le numéro internationales 21 sur les taux de change comptable des procédures standard ,ou nous avons eu affaire dans la partie théorique de tous les concepts lies a la comptabilisation de la conversion des devises des états financiers ,ainsi que l'affichage IAS21et la façon d'évaluer et de traiter cette comptabilité approuve par le système de comptabilité financière ,de chaque cote ,nous avons applique pour faire tomber le cote théorique du cote pratique a travers une étude sur le terrain de la fondation de France et d'importation Mag adresse afin de clarifier le traitement comptable du 21 standard et évaluation de la conformité avec le système de comptabilité financière.

Les mots clés: Comptabilisation des devises étrangères, IAS21,Conversion des listes de devises étrangères ,Système de comptabilité financière.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص البحث	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الاشكال	IV
قائمة الملاحق	V
قائمة الاختصارات والرموز	VI
المقدمة العامة	أ.ب.ج.د.هـ

الفصـــــل الأول : الاطار التصوري للمحاســـبة عن المعاملات الاجنبية

تمهيد	**1**
المبحث الأول : المحاسبة عن العملات الأجنبية	**2**
المطلب الأول : المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن العملات الأجنبية	**2**
المطلب الثاني : التمييز بين المكاسب والخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف	**4**
المطلب الثالث : المحاسبة عن المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية	**5**
المطلب الرابع : المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة	**9**
المبحث الثاني: ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية	**13**
المطلب الأول : ماهية ترجمة القوائم المالية	**13**
المطلب الثاني : التمييز بين عملتي تحويل وترجمة العملات الأجنبية	**14**
المطلب الثالث : اختيار العملة الوظيفية أو الرسمية	**15**
المطلب الرابع : الطرق(الاساليب) المحاسبية لترجمة القوائم المالية	**17**
المبحث الثالث: عرض المعيار الدولي 21والمعايير ذات الصلة	**21**
المطلب الأول: عرض معيار المحاسبي الدولي 21آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية	**21**
المطلب الثاني :الإطار النظري لسعر الصرف	**24**
المطلب الثالث: أسواق سعر الصرف واهم أطرافه	**26**
المطلب الرابع: عرض معايير ذات الصلة	**27**
خلاصة الفصل الأول	**32**

فهرس المحتويـــــــــــــــات

الفصـــــل الثاني : معالجة النظام المحاسبي المالي للمعاملات بالعملة الاجنبية

تمهيد	**33**
المبحث الاول : تقديم النظام المحاسبي المالي	**34**
المطلب الأول :الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	**34**
المطلب الثاني :المبادئ الأساسية المحاسبية	**35**
المطلب الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي المالي ودوافع تبنيه	**37**
المطلب الرابع: أهمية النظام المحاسبي المالي وأهدافه	**38**
المبحث الثاني :المعالجة المحاسبية للتعاملات بالعملة الاجنبية وفقا للنظام المحاسبي المالي	**40**
المطلب الاول : المعاملات المنجزة بالعملات الاجنبية وفقا للنظام المحاسبي المالي	**40**
المطلب الثاني : ترجمة القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي	**44**
المبحث الثالث : معالجة النظام المحاسبي المالي للعملات الاجنبية مع مقاربته بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 21 **– دراسة حالة تطبيقية , SARL MAG France**	**46**
المطلب الأول: تقديم المؤسسة	**46**
المطلب الثاني :تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**48**
المطلب الثالث : المعالجة المحاسبية لحالة استيراد محددة بالعملة الاجنبية حسب (SCF)	**49**
المطلب الربع : ترجمة المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى العملة الوظيفية	**60**
خلاصة الفصل الثاني	**66**
الخاتمة العامة	**67**
قائمة المراجع	**69**
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1 -1)	الاختلافات الجوهرية فيما بين كل عقود الصرف الآجلة والمستقبلية	11
(1-2)	عرض ميزان المراجعة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم21	61
(2-2)	ترجمة الميزانية	62
(3-2)	ترجمة ميزان المراجعة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 21	63
(4-2)	النتيجة الشاملة 12/31 (انطلاقا من ميزان المراجعة المترجم)	64
(5-2)	الميزانية في تاريخ 2013/12/31	65

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1 -1)	مكاسب أو خسائر العملة للعملات بالعملة الأجنبية	5
(2 -1)	القياس المحاسبي للعملات الأجنبية	6
(3 -1)	طبيعة خصم وعلاوة الصرف الآجل من وجهة نظر البائع والمشتري للعملة	10
(4 -1)	الفرق بين إعادة القياس والترجمة للعمل	15
(5 -1)	الاطراف المتعاملة في سوق الصرف	26
(1-2)	هيكل مؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير	48

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	مقاربة الأسعار
02	D3 التصريح رقم 3
03	حساب الكشف البنكي
04	طلب التوطين
05	حساب الكشف البنكي
06	حساب الكشف البنكي
07	D3 التصريح رقم 3
08	حساب الكشف البنكي
09	D3 التصريح رقم 3
10	حساب الكشف البنكي

قائمة المختصرات

الإختصار / الرمز	المصطلح باللغة الأجنبية	المطلح باللغة العربية
OMC	Organisation Mondial du Commerce	المنظمة العالمية للتجارة
IAS	International Accounting Standard	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Finanicial Reporting Standard	معايير التقارير المالية
FASB	Financial Accounting Standars Borad	مجلس معايير المحاسبة المالية
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SFAS	Statements of Financial Accounting Standards	بيانات معايير المحاسبة المالية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountant American	المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
CNC	Conseil National de la Comptabilite	المجلس الوطني للمحاسبة

المقدمة العامـــة

تمهيد

لقد أصبحت الحاجة ماسة بعد النمو الهائل للتجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات إلى وجود تنسيق وتوافق في المجال المحاسبي، بل لا بديل عن إعداد معايير محاسبية تتعامل بها كافة مؤسسات خاصة الدولية منها ،عند إعداد قوائمها المالية،ولأهمية المحاسبة الدولية وحتمية تطبيقها في الشركات الدولية المختلفة سواء في تعاملاتها أو في قوائمها المالية ،تم تخصيص معيار محاسبي دولي خاص بها ، فلقد أصبح اليوم من الصعب على أي مؤسسة أو شركة ،خاصة الدولية منها ممارسة كل نشاطاتها بعملاتها المحلية ودون الارتباط بالتعامل بعملات أجنبية مختلفة في تسديد أو تحصيل بعض الصفقات بعملات أجنبية ،فكان لزام على الهيئات المهنية للمحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية حاليا أن تحوى هذه الآثار من خلال وضع المعالجات محاسبية المناسبة التي تعزز من موضوعية وفائدة مخرجاتها وتلبية احتياجات مستخدميها .

1-الإشكالية :

ولمعالجة أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تقضى المعايير المحاسبية الدولية بإتباع قواعد معينة لهذه المحاسبة ،سواء فيما يتعلق الأمر بالقياس أو الاعتراف أو الإفصاح ،مما يؤدي إلى المحافظة على مضمون ودلالة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسات ،ولقد خصص لها مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي تبنى إصدار هذه المعايير معيار مستقل ،حيث تطرق المعيار الحادي والعشرون إلى أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية .

وعلى هذا الأساس يمكن طرح **الإشكالية الأساسية** التالية:

-كيف تتم المعالجة المحاسبية لآثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 21والنظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

2-الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية :

1-هل تتأثر القوائم المالية بتغيرات أسعار الصرف أم لا ؟

2-هل هناك علاقة بين المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية ؟

3-كيف تنشا مشكلة التغيرات في أسعار صرف العملات من الناحية المحاسبية ؟

4- فيما تتمثل أهمية دراسة المحاسبة عن العملات الأجنبية ؟

3-فرضيات الدراسة :

للإجابة عن التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

1-القوائم المالية تتأثر بتغيرات أسعار الصرف.

2-هناك علاقة بين المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية .

3-تنشأ مشكلة التغيرات أسعار صرف العملات من الناحية المحاسبية من قيام المؤسسة الاقتصادية بتنفيذ الأنشطة.

4-تتمثل أهمية دراسة المحاسبة عن العملات الأجنبية في معالجة المسائل المتعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها قياس التأثيرات التي تسببها التغيرات في صرف العملات الأجنبية التي تتعامل بها المؤسسات ،وتوصيل النتائج هذا القياس إلى من يهمهم الأمر في صورة قوائم مالية موحدة.

4-أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية أهمها:

- أسباب ذاتية مرتبطة بتخصص الطالب في المحاسبة ،وإثراء وتوسيع المعارف في مجال المحاسبة عن العملات الأجنبية وجال النظام المحاسبي المالي،ومحاولة ربط العمل الأكاديمي بمتطلبات الحياة العملية .
- أسباب موضوعية تتمثل في كون موضوع البحث من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا.

5-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تقديم أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها والاستعانة بها لمعالجة أثار تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على القوائم المالية محاسبيا.

6-أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية،والتعرف على القوائم المالية وترجمتها .

7-منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع وقصد الإحاطة بمختلف جوانبه،ومن أجل تحليل أبعاده ،والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات المطروحة وصولا إلى النتائج و الاستنتاجات ،تم معالجة موضوع الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض عام للإطار النظري للتعاملات بالعملة الأجنبية بالإضافة إلى ماهية سعر

الصرف ومخاطره وكيفية معالجتها بالنسبة للعملات الأجنبية ،أما الجانب التطبيقي فنطبق منهج دراسة الحالة باستخدام وثائق مدعمة.

8-حدود الدراسة:

لقد تم دراسة تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21ونظام المحاسبي المالي ،والتعرف على المشاكل والصعوبات والآثار المترتبة على تطبيق أسعار الصرف ومقارنتها بمعيار المحاسبة الدولي رقم 21،وعليه تم تحليل متطلبات هذا المعيار بشكل مفصل أما بقية المعايير فتم التطرق إليها وفق مايستلزمه عرض المعيار المذكور في حين اقتصرت دراسة الحالة علىالتسجيلاتالمحاسبيةوترجمةالقوائمالمالية.

9-الدراسات السابقة :

أ-دراسة (بالرقيتيجاني،راشديأمين،مارس 2017)

الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور بجامعة فرحات عباس سطيف تحت عنوان:

أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 ونظام المحاسبي المالي .

لقدت طرقت هذه الدراسة إلى تحليل وإيضاح كيفية معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المؤسسة والتي تتكون أساسا، إما من معاملات بعملات أجنبية أويكون لها عمليات أجنبية،وكذلك التعرف على طريقة اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف, كما نبين تغيرات أسعار صرف العملات وما تحدثه من أثار على الوضعية المالية للمؤسسة التي تمثل إحدى المشاكل المحاسبية التي تسعي باستمرار لإيجاد أحسن الطرق والممارسات المحاسبية من اجل توفير الموثوقية والمصداقية في التقارير المالية المنشورة،وتبين أوجه التشابه مابين المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي في الجزائر من معالجة وصفية ومحاسبية لتغيرات أسعار الصرف محاولة منه لمسايرة العولمة المالية المتزايدة. ونتج عن الدراسة إلى انه يوجد نوعين من القضايا المحاسبية محل الخلاف والتي ترتبط بتطبيق تلك المعايير في الدول المختلفة ومنها المعيار المحاسبي رقم 21 الذي يشجع على استخدام طريقة سعر الصرف الجاري ولا يتعامل مع اثأر تغير أسعار الصرف الأجل في الدول ذات العملات الغير قابلة للتحويل بصورة حرة دوليا, وأوصت الدراسة بإعادة النظر في بعض المواد بما جاءبه النظام المحاسبي المالي وتحديتها بحيث يتم ذكر المعالجات الكاملة للقضايا المحاسبية التي يغطيها كل معيار،وإعادة النظر في بعض القوانين الصادرة في الجزائر بحيث يتم تعديلها للقضاء على التضارب والأخطاء واستكمال النقص،وكذلك إلى إصدار إطار نظري للمحاسبة يلاءم البيئة الجزائرية بالاستعانة بتجارب الدول المتقدمة في هذا الشأن.

ب–دراسة (شوقي طارق2009)

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة بجامعة حاج لخضر باتنة، تحت عنوان:**أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية.**

تعرضت هذه الدراسة إلى أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها أو الاستعانة بها لمعالجة أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية محاسبيا،وذلك بتقديم رأي المحاسبة الدولية والتطرق لبعض الممارسات المحاسبية الحالية لبعض الدول ومحاولة تحليلها وإجراء المقارنة بينها للوصول إلى أحسن ممارسة حيث ركزت هذه الدراسة على الجانب النظري للمعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف ونحن سوف نركز على الجانب التقني المحاسبي للمعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفقا لمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي, ومن أهم نتائج الدراسة أن القوائم المالية تتأثر بالمشاكل المحاسبية الدولية المعاصرة ومن بين تلك المشكلات المحاسبة على التضخم حيث ان استخدام التكاليف التاريخية في إطار المحاسبة التقليدية يؤدي إلى إظهار أرقام محاسبية مظللة غير مطابقة للواقع، وتواجه المحاسب مهمة البحث عن حلول لمواجهة مشكلة انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية،ومن أهم التوصيات:

–لابد من العامل على زيادة الثقافة المحاسبية من اجل فهم اكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات ,من طرف المستثمرين وصناع القرارات

–إدراج مقاييس المحاسبة الدولية الذي يعتبر من أهم الفروع المحاسبية ضمن مناهج الدراسة لطلبة المحاسبة

ج– دراسة ضو عبد القادر(2013–2014)

الدراسة عبارة عن مذكرة استكمال شهادة ماستر للعلوم الاقتصادية تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة بجامعة قصدي مرباح ورقلة تحت عنوان: **المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية**

إن الشركات متعددة الجنسية ترغب أن تعرض أعمال كل فروعاها وشركاتها التابعة بعملة الشركة الأم من اجل تسهيل عملية المقارنة بين تلك النتائج ،ولا يتسنى لها ذلك إلا بتلك القوائم المالية الموحدة ،بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية فان عملية ترجمة العملة الأجنبية لا تتضمن تبادل فعلي للعملة ،وتنشا عن عملية الترجمة مكاسب أو خسائر ناتجة عن ترجمة كل حسابات الشركة التابعة بعملة دولة الشركة الأم ،ولا بدان عملية الترجمة ضرورية لإعداد القوائم المالية الموحدة باعتبار أن الشركة الأم وفروعها هي كيان اقتصادي واحد.

إذا كانت أسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة فان عملية ترجمة القوائم المالية ماهية إلا عملية رياضية تطبيقية بسيطة إلا انه نادرا ما تكون كذلك وذلك راجع إلى تغيير عوامل العرض والطلب على العملات في الأسواق

المالية مما يؤدي إلى التغيير المستمر في أسعار صرف مختلف العملات العالمية ،مما أوجب البحث عن الحلول المحاسبية العلمية الصحيحة عند إجراء عملية الترجمة .

10-صعوبات الدراسة :

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال إعدادنا لهذا البحث هي :

-عدم كفاية المراجع في هذا الموضوع باللغة العربية ،بما يتطلب وقت للحصول عليها باللغة الأجنبية .

- صعوبة الحصول على المعلومات وسيرتها المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

- صعوبة التوسع في دراسة التطبيقية لموضوعنا في مؤسسة محل الدراسة.

هيكل الدراسة: لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كالآتي:

يتناول الفصل الأول الإطار التصوري للمحاسبة عن المعاملات الأجنبية،بهدف تقديم إطار مرجعي للمحاسبة عن العملات الأجنبية ودلك من خلال ثلاثة مباحث،حيث يتضمن المبحث الأول المحاسبة عن العملات الأجنبية،ويتضمن المبحث الثاني ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية ،أما المبحث الثالث فيتضمن عرض المعيار الدولي21 ومعايير ذات الصلة.

الفصل الثاني يتعرض إلى منظور معالجة النظام المحاسبي المالي للمعاملات بالعملة الأجنبية ،بهدف تقديم إطار عام مرجعي للنظام المحاسبي المالي والوقوف على مسار النظام المحاسبي المالي للعملات ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث،حيث يتضمن المبحث الأول تقديم النظام المحاسبي المالي ويتضمن المبحث الثاني المعالجة المحاسبية للتعاملات بالعملة الأجنبية وفقا للنظام المحاسبي المالي ، بينما خصص المبحث الثالث لدراسة حالة **مؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير ذات المسؤولية المحدودة**،وذلك من اجل إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة محل الدراسة.

الفصل الأول :

الاطار التصوري للمحاسبة عن المعاملات الاجنبية

تمهيد :

لقد أصبح اليوم من الصعب على أي مؤسسة أو شركة, ممارسة كل نشاطاتها بعملتها المحلية ودون الارتباط بالتعامل بعملات أجنبية مختلفة في التسديد أو تحصيل بعض الصفقات بعملات أجنبية ,أو في إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات التابعة المنتشرة في دول مختلفة ومعدة بعملات مختلفة ,وبالتالي كان لتذبذب أسعار صرف العملات بشكل مستمر ,نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والمالية ,اثار مهمة على نتيجة نشاط الشركات ومراكزها المالية ,وكان لزاما على المحاسبة أن تحتوي هذه الآثار من خلال وضع المعالجات المحاسبية المناسبة والتي تعزز من موضوعية وفائدة مخرجاتها وتلبية احتياجات مستخدميها على المستوى الدولي أو المحلي .

ويعتبر المعيار الحادي والعشرين انعكاسا للممارسة العملية للمحاسبة المالية , وتنعكس أهمية هذا المعيار على الدور الإيجابي للمعاملات التي تتم بعملية أجنبية نتيجة لطلب الكثير من أصحاب المصلحة في الشركات وكذلك لما لهذه الممارسة من دور فعال في تزويدهم بالمعلومات المالية التي تساهم في اتخاذ القرارات المالية .

وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث , يتناول المبحث الأول مدخل للمحاسبة عن المعاملات الأجنبية , أما المبحث الثاني ترجمة القوائم المالية بالعملات الاجنبية ,والمبحث الثالث عرض المعيار الدولي الحادي والعشرون والمعايير المتعلقة به.

المبحث الأول : المحاسبة عن العملات الأجنبية

تعتبر المحاسبة عن العملات الاجنبية ذات اختصاصات متعددة، كما انها تساعد على جمع البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات التي تقوم بإنجاز جزء من معاملاتها بعملة اجنبية، وايضا التي لها فروع خارجية حتى تتمكن من انتاج معلومات ذات فائدة.

المطلب الأول : مدخل للمحاسبة عن العملات الأجنبية

تعكس الممارسة العملية للمحاسبة المالية عن المعاملات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية استجابة محاسبية ايجابية لطلب كثير من أصحاب المصلحة في الوحدات الاقتصادية ,لما لهذه الممارسة من دور فعال في انتاج معلومات مالية ملائمة لما يتخذونه من قرارات .

الفرع الأول : مفهوم المحاسبة عن العملات الأجنبية : المحاسبة المالية بصفة عامة تعني تدوين يومي لكل الأحداث الإقتصادية(المبالغ) التي تقوم بها المؤسسة في إطار نشاطاتها إما داخليا أو خارجيا وبالعملة الوطنية (الدينار الجزائري)[1] .وتقوم بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن المشروعات الاقتصادية للأطراف المهتمة بالقوائم المالية. [2]

والمحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية بهذا المعنى هي تطبيق خاص لنظام معلومات المحاسبة المالية في الوحدات الاقتصادية التي تنجز بعض معاملاتها بعملة غير وطنية ,أو يكون لها فروع أو شركات تابعة بالخارج ,وقوائمها المالية معدة بعملات غير العملة الوطنية , الأمر الذي يستلزم القياس والافصاح عن المعاملات الأولى بالعملة الوطنية من جهة وترجمة القوائم المالية في الحالة الثانية إلى عملة دولة الشركة الأم , من جهة أخرى . [3]

الفرع الثاني : مجال المحاسبة عن العملات الأجنبية

وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، يمكن القول بأن اختصاص أو مجال المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية يشتمل على ما يلي : [4]

[1] - ناصر مرزوق ,عزام بشكير ,مدخل للمحاسبة وفق (SCF) الصفحات الزرقاء العالمية , الجزائر , طبعة 2008ص(17).

[2] - كمال الدين الدهراوي , تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار , الدار الجامعية, الإسكندرية , طبعة , 2001 , ص(,292-293).

[3] – أحمد بسيوني شحاتة , عبد الوهاب نصر علي ,المحاسبة المالية المتقدمة وفق المعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،ط 2007، ,ص(292).

[4] – المرجع السابق،ص(292).

- القياس والاعتراف بالمعاملات بعملة أجنبية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بعملة وطنية ,والإفصاح عن آثار هذه المعاملات عن القوائم المالية بالعملة الوطنية , أو عملة التقرير .
- ترجمة القوائم المالية للعمليات والفروع والشركات الأجنبية التابعة للشركة الأم إلى عملة التقرير في الدولة التي بها الشركة الأم .

اختيار وتطبيق سعر الصرف الملائم والاعتراف في القوائم المالية بالآثار المالية للتغيرات في أسعار الصرف, وذلك عند المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية والمحاسبة عن أنشطة العمليات الأجنبية أيضا.

الفرع الثالث : أهداف المحاسبة عن العملات الأجنبية :

طالما اعتبرنا المحاسبة عن العملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية تطبيق خاص للمحاسبة المالية . فإن هذه المحاسبة تستهدف تحقيق الأهداف التالية: [1]

- إنتاج وتوصيل معلومات مالية معبر عنها بعملة التقرير للوحدات الاقتصادية التي تتم بعض معاملاتها بعملة غير وطنية , مثل عمليات البيع والشراء والإقراض والاقتراض بعملة أجنبية .
- إنتاج وتوصيل معلومة عن الشركة الأم متعددة الجنسية بناء على ترجمة القوائم المالية ولفروعها وتوابعها بالخارج إلى عملة الدولة التي تعمل بها .
- إمداد أصحاب المصلحة في الشركة متعددة الجنسية بمعلومات مالية ملائمة من خلال ترجمة القوائم المالية لفروعها والشركة التابعة لها ,تكون قابلة للمقارنة أو ملائمة لاتخاذ القرارات .

الفرع الرابع : أنواع العملات

في العادة ما تتم الإشارة الى مسميات متعددة الإشارة إلى انواع معينة من الترجمة والتي غالبا ما تكون مختلفة عن بعضها البعض, من أهم هذه المصطلحات ما يلي : [2]

أولا: العملة المحلية (Local Currency) : يعبر مصطلح العملة المحلية عن عملة دولة معينة يوجد بها المقر الرئيسي للشركة , العملة التي تستخدم في إثبات العمليات المحلية أو الأجنبية وإعداد التقارير.

ثانيا: العملة الأجنبية (Foroign Currency) : يشير هذا المصطلح إلى كل العملات الأخرى من غير عملة دولة معينة , أو العملة من غير العملة التي تستخدم في إعداد التقارير المالية لشركة معينة

ثالثا: العملة الوظيفية (Fonctional Currency) : هي عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل بها المنشأة وتنفذ عملياتها الرئيسية من خلالها . [1]

[1] – المرجع السابق،ص(292).

[2] – محمد المبروك أبو زيد , المحاسبة الدولية وانعكاساتها في الدول العربية الأربعة الأولى ,ايتراك للنشر والتوزيع , مصر, طبعة 2005, ص(500).

رابعا:عملة التقرير (Reporting Currency) : هي العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية للمنشأة. [1]

المطلب الثاني : التمييز بين المكاسب والخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف

في عام (1985) عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي مصطلح **المكاسب والخسائر** على النحو التالي:[2]

الفرع الأول: المكاسب "هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأموال) الناتج عن العمليات العرضية أو الفرعية أو عن أي عمليات اخرى أو أحداث وظروف تؤثر على الوحدة المحاسبية , خلاف تلك التي تتمثل في ايرادات أو زيادة في استثمارات أصحاب رأس المال "

الفرع الثاني: الخسائر : "هي النقص في حقوق الملكية (صافي الأموال) الناتج عن العمليات العرضية أو الفرعية أوتوزيعات أو أحداث أو ظروف اخرى تؤثر على الوحدة المحاسبية ,خلاف تلك التي تتمثل في مصروفات أو توزيعات لأصحاب رأس المال ,ويترتب على التغيرات في أسعار الصرف مكاسب أو خسائر في تبادل عملة أخرى , أي وجود معاملة فعلية تم فيها تبادل فعلي للمعاملات (شراء وبيع) وتحقيق مكاسب أو خسائر من ورائها ,أما المكاسب والخسائر غير المحققة فليس هناك أي تبادل في العملة وتنتج نتيجة لترجمة العملة الأجنبية وذلك عند تحويل القيم في أرصدة حسابات الشركة التابعة والمسجلة بالعملات الأجنبية غلى العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة" .

وتشكل خصائص المكاسب والخسائر ما يأتي : [3]

- أنها ناتجة عن معاملات عارضة وظروف قد تكون خارجة عن سيطرة المنشأة.
- يجوز تصنيفها وفقا لمصادرها كتشغيلية أو غير تشغيلية .
- يجب عند الإقرار بالمكاسب والخسائر اتباع المبادئ المحاسبية .
- غالبا ما تنتج المكاسب عن معاملات وأحداث أخرى غير تلك التي تنطوي على عملية الإيرادات ولذلك فإنه من منظور الاعتراف يكون تحقيق المكسب اكثر أهمية من كسبه .
- يتم الاعتراف بالخسائر عندما يصبح واضحا ان المنافع الاقتصادية المستقبلية لأصل ما سبق الاعتراف به ,قد تناقصت أو تلاشت أو أن أصلا ما تم تكبده دون أن يكون هناك عوائد اقتصادية مرتبطة به , والفرق الرئيسي

---

[1]- محمد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية, عمان –الاردن، طبعة(2) 2009،ص (371).

[2]– تيجاني بالرقي. امين راشدي , اثر تغيرات اسعار صرف العملات الاجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي, مجلة البشائر الإقتصادية / المجلد الثالث , العدد 1 , جامعة فرحات عباس سطيف, مارس 2017, ص (158).

[3]– حمادة طارق عبد العال, التقارير المالية , أسس الاعداد والعرض والتحليل , الدار الجامعية , الاسكندرية , طبعة 2002 ص(178).

بين المصروفات والخسائر هو ان المصروفات تنتج من العمليات المستمرة على حين أن الخسائر تنتج من معاملات عارضة قد تكون خارجة عن سيطرة المنشأة.

ويوضح الشكل التالي مكاسب وخسائر العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية:[1]

الشكل رقم (1-1) مكاسب أو خسائر العملة للعملات بالعملة الأجنبية

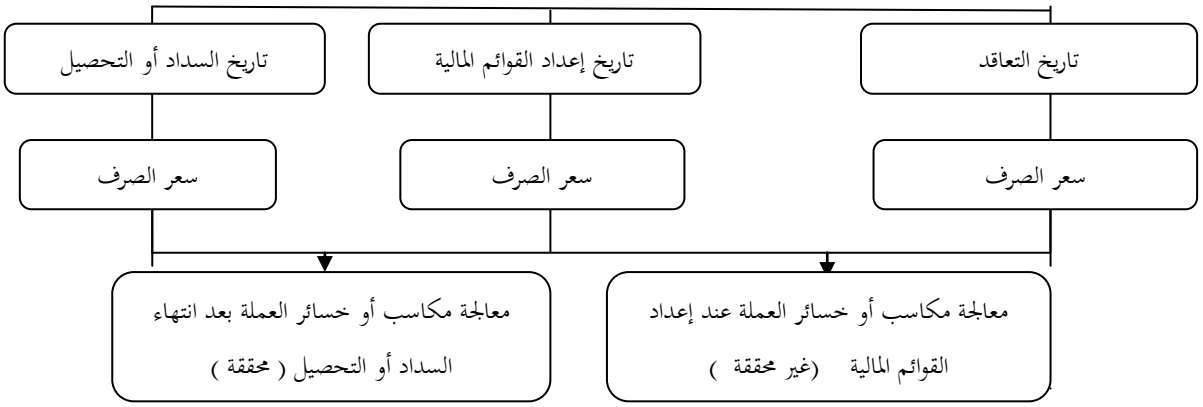

المصدر : أمين السيد أحمد لطفي : **المحاسبة الدولية** ,مرجع سبق ذكره ,ص(71).

المطلب الثالث: المحاسبة عن المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية

تطبق المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية على معاملات الشركة الوطنية ولكن بعملات اجنبية وتقضي المعايير المحاسبية بإتباع قواعد معينة لهذه المحاسبة , سواءا فيما يتعلق بالقياس والاعتراف أو الافصاح .

الفرع الأول: ماهية المحاسبة عن المعاملات الأجنبية

أولا:مفهوم المحاسبة عن المعاملات الأجنبية: لقد عرف مجلس مبادئ المحاسبة المالية الأمريكي وفقا للمبدأ رقم (52) العمليات الأجنبية على أنها " تلك العمليات التي يتم تحديد قيمتها بأية عملة غير العملة المحلية للشركة " وتنشأ هذه العمليات الأجنبية عندما تقوم الشركة بصفقات تجارية بغير عملتها الأساسية , من الأمثلة على العمليات الأجنبية ما يلي [2]:

- الاقتراض أو الإقراض بعملة أجنبية.
- شراء أو بيع سلع أو خدمات تحدد أسعارها بعملة أجنبية.
- دخول الشركة طرفا في أحد عقود الصرف الآجل الذي لم يتم تنفيذها بعد.

ثانيا: مجال المحاسبة عن المعاملات الأجنبية : تتضمن المعاملات الأجنبية تلك المعاملات الناتجة عن قيام المنشأة الوطنية بما يلي [3]:

[1]– أمين السيد احمد لطفي , **المحاسبة الدولية** , الشركات متعددة الجنسية الدار الجامعية , الاسكندرية , طبعة 2004, ص(71).
[2]– محمد المبروك ابو زيد.، مرجع سبق ذكره ,ص(502) .
[3]– أحمد بسيوني شحاتة , عبد الوهاب نصر علي, مرجع سبق ذكره, ص(297–298).

- شراء أو بيع بضاعة أو تأدية أو الحصول على خدمة بمقابل , أو ثمن محدد معبر عنه بعملة أجنبية .
- إقراض الغير , أو الاقتراض من الغير مبلغ معين يتم تحصيله أو سداده بعملية أجنبية معينة .
- أن تصبح المنشأة طرفا في التعاقد بعملة أجنبية ولم ينفذ هذا التعاقد بعد .
- اقتناء أو استبعاد أصول ,أو إنشاء أو سداد التزام محدد بعملة أجنبية .

وتنشأ المشكلة التي تحتاج للمحاسبة عنها بشأن المعاملات السابقة من كون المعاملة معبر عنها بعملة أجنبية وبعدد محدد من وحدات هذه العملة, وبمعنى آخر فإن المبلغ الذي تريد المنشأة تحصيله أو سداده ثابت من حيث وحدات العملة الأجنبية المعينة , وبصرف النظر عن التغيرات التي يمكن أن تحدث في سعر الصرف .

ثالثا: القياس المحاسبي للمعاملات الأجنبية : بشكل عام يمكن تحديد ثلاثة تواريخ أساسية كما هو مبين في الشكل رقم(1- 2) مرتبطة بالقياس المحاسبي للعمليات الأجنبية هي [1]:

- تاريخ حدوث العملية وتسجيلها بالدفاتر ويتم استخدام سعر الصرف الزائد في تلك الفترة لإثبات العلانية التي تمت بالعملة الأجنبية .
- تاريخ إعداد الميزانية وإقفال حسابات النتيجة، حيث يتم في هذا التاريخ تعديل أسعار العمليات المسجلة في المرحلة السابقة لتعكس سعر الصرف الجاري في هذا التاريخ وذلك للعمليات التي لم تنتهي ولم تسدد بعد , وبسبب تقلبات أسعار الصرف للعملات المختلفة غالبا ما تحدث خسائر أو مكاسب بين هذين التاريخين ..
- تاريخ انتهاء العملية من خلال السداد أو التحصيل بالعملة الأجنبية ،وغالبا ما تحدث مكاسب أو خسائر في هذا التاريخ نتيجة اختلاف أسعار الصرف بين تاريخ الميزانية وتاريخ السداد او التحصيل .

الشكل: رقم(1- 2) القياس المحاسبي للعملات الأجنبية

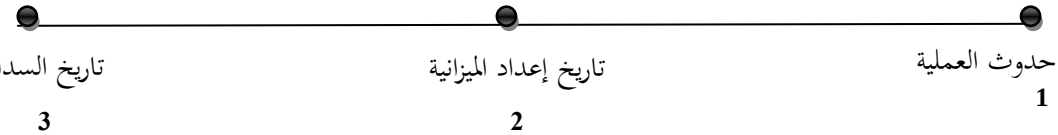

المصدر: محمد المبروك أبو زيد , مرجع سبق ذكره , ص (503).

[1]- محمد المبروك ابو زيد، مرجع سبق ذكره ,ص(502 - 503).

الفرع الثاني : آلية معالجة (تسجيل) المعاملات التي تتم بعملة أجنبية

عند تسجيل العمليات بالعملة الأجنبية وضعت الاجتهادات المحاسبية مدخلين لمعالجتها إما بتسجيلها في عملية واحدة او اعتماد التسجيل المزدوج من خلال تقسيم العملية الأصلية إلى عمليتين جزئيتين في تاريخين مختلفين , ويمكن توضيح ذلك من خلال الشرح التالي :

أولا: استخدام مدخل العملية الواحدة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية[1]: تنتج مكاسب أو خسائر سعر العملية المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية ,وتتطلب تلك المعاملات إجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف ,وذلك للفارق الزمني بين تاريخ التعاقد وتاريخ التسوية أين يتم فيه السداد او التحصيل الفعلي للعملة الأجنبية ,وحسب مدخل العملية الواحدة وهو مدخل تقليدي ,والذي بدأت الشركات العملية في استعماله حتى صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 السابق الذكر منذ(1985) ,تعتبر العملية غير منتهية إلى تاريخ التسوية .

وعندها يتم معالجة فروقات الصرف للعملة بعكس القيد (لتخفيض قيمة الخسارة) او إضافة نفس القيد بالفرق في حالة الزيادة (مكاسب) وذلك باستعمال حسابي المورد (أو العملاء) والمبيعات (أو المشتريات) وحساب النقديات عند التسوية وعليه ينظر هذا المدخل للمعاملات بالعملة الأجنبية باعتبارها عملية واحدة فيما يتعلق بكل من واقعة لإبرام العقد وواقعة سداد الدين أو تحصيله ,أي وحدة واحدة لا تتجزأ, وعليه يمكن أن تظهر الاحتمالات التالية بمجرد إتمام العملية وذلك طبقا للاتفاق المبرم بين المستورد والمصدر :

- أن يتم السداد بالعملة المحلية المستوردة وبالتالي لا يتأثر هذا الاخير ويتأثر المصدر (يجري التعديل) .
- أن يتم السداد بالعملة المحلية للمصدر وبالتالي لا يتأثر هذا الاخير ويتأثر المستورد (يجري التعديل).
- أن يتم السداد بعملة أخرى (عملة دولة ثالثة) تختلف عن عملة كل من المستورد والمصدر وهنا يتأثر كلاهما .

هذا المدخل يتميز بسهولته ولا يتطلب تسويات محاسبية في نهاية السنة .

إلا أنه يعاب عليه ما يلي :

- لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف حيث تهمل عند عملية الجرد ولا يتم ضمها ضمن حسابات قائمة الدخل , باعتبار التعديلات تكون على حسابات المشتريات والمبيعات فقط .

[1]- طارق شوقي, أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, مذكرة ماجيستير ,تخصص محاسبة جامعة الحاج لخضر باتنة , الجزائر , طبعة 2009 , ص (74- 75).

- عدم ملائمة المدخل لطبيعة الحسابات التي تكون مدينة أو دائنة بطبيعتها مثل حساب المشتريات الذي نجعله دائنا وهو في طبيعته مدينا والعكس بالنسبة لحساب المبيعات .

ثانيا:استخدام مدخل العمليتين أو المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية[1] :عند صدور معيار المحاسبة الأمريكي رقم 52 سنة(1982) ,حفز هذا الشركات المتعددة الجنسيات على استعمال مدخل المعاملة المزدوجة عند تسجيل العمليات بالعملات الأجنبية ,وتدعم هذا الرأي بمعيار المحاسبة الدولي رقم 21 الصادر سنة (1985) ,ويعترف هذا المدخل بأن فروقات الصرف الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف هي مكاسب أو خسائر فعلية محققة يجب إظهارها بشكل منفصل ولا ترصد مع حسابات المشتريات أو المبيعات بل يتم نقلها في قيد مستقل إلى حساب النتيجة ,ومن هنا جاءت تسمية المعاملة المزدوجة .

إن هذا المدخل يعتمد على الفصل بين قرارين قرار الشراء أو البيع (استيراد أو تصدير) وقرار التسديد أو التحصيل, ونتائج كل عملية لا تتأثر بالأخرى وعليه فنتيجة العملية التجارية تحسب في حساب المتاجرة في قائمة الدخل (الهامش الإجمالي حسب جدول حسابات النتائج الجزائري) أما نتيجة عملية السداد أو التحصيل الفعلي والتي تتولد عنها خسائر أو أرباح الصرف فيتم ترحيلها إلى حساب النتيجة مباشرة في قائمة الدخل .

وعليه نلاحظ تحقق أرباح للصرف في حالة انخفاض اسعار الصرف في تاريخ السداد عما كانت عليه في تاريخ التعاقد ,حيث يقوم المستورد بدفع مبلغ أقل من الرصيد الدفتري للمورد , ويرحل الفرق إلى حساب الأرباح والخسائر باعتبارها أرباحا حقيقية بالفعل (والعكس في حالة الخسائر) ,أما بالنسبة للمصدر فلن تجد له خسائر أو ارباح للصرف بحكم تسديده بعملته المحلية فهو يتحصل على نفس المبلغ المتعاقد عليه عند إجراء الصفقة ولكنه يتأثر فقط في حالة تسديده بعملة المستورد أو بجعله ثالثة بحالة عكسية للمستورد .

كما تجدر الإشارة هنا إذا لم تتم التسوية النهائية للمعاملة في نفس الدورة المحاسبية ,فيتم الاعتراف بالخسائر والأرباح المتوقعة في تاريخ الإقفال (غالبا 12/31 من السنة)وذلك بافتراض أن عملية السداد أو التحصيل تمت في ذلك اليوم ,ويعالج الفرق الحاصل كأرباح أو خسائر ترحل على حسابات الأرباح والخسائر في قائمة الدخل لنفس السنة فهو بمثابة إعادة تقييم الحسابات بالعملة الأجنبية وفقا لأسعار الصرف السائدة عند ذلك التاريخ , وبعدها وعند التسوية الخطية للمعاملة تجري التسوية سابقة الذكر في الفقرة السابقة .

[1] – المرجع السابق، ص(76).

المطلب الرابع : المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة

انعكست حالة عدم الاستقرار في أسواق الصرف الأجنبية نتيجة للتقلبات والتذبذبات في اسعار صرف العملات الأجنبية على نتائج الشركات الدولية , الأمر الذي ترتب عليه ضرورة قيامها بإجراء العديد من التسويات المحاسبية لتحديد حجم مكاسبها وخسائرها سواء المحققة أو غير المحققة من عملياتها الدولية سواءا الخاصة بمعاملات الاستيراد والتصدير أو الاقراض والاقتراض أو الاستثمارات الأجنبية أو المضاربة .

تقوم تلك الشركات الدولية بمحاولة حماية نفسها من الخسائر المتوقعة في المستقبل نتيجة للتقلبات والتغيرات في أسعار صرف العملات الدولية. عن طريق الدخول والارتباط بعقود صرف مؤجلة في توقيت يتزامن مع ابرام عقود المعاملات بالعملة الاجنبية حتى تتجنب التقلبات في اسعار الصرف خلال الفترة ما بين تاريخ نشأة المعاملة وتاريخ التسوية النقدية لها ,وتعرف تلك العملية بتعبير محاسبة التغطية أو التحوط . كما تهدف إلى تغطية العديد من العمليات التي تقوم بها الشركات الدولية, والتي تتضمن ما يلي : [1]

- عمليات التغطية ضد مدفوعات او مقبوضات مستقبلية بعملات أجنبية .
- عمليات التغطية عن عقود ومقاولات بعملات أجنبية .
- عمليات التغطية عن مستويات مستقبلية وبعملات أجنبية .
- عمليات التغطية عن صافي الاستثمارات الأجنبية سواءا الفروع أو شركات تابعة اجنبية .
- عمليات التغطية ضد المضاربات على الاوراق المالية او على العملات الأجنبية .

يترتب عن تلك العمليات عادة ارباح او خسائر فروق العملة سواءا المحققة (عند التسوية المالية للعملة) أو غير المحققة)عند انتهاء السنة المالية قبل التسوية المالية للعملة) مما قد يعكس حجم المخاطر والتعقيدات المرتبطة بالوظائف المالية والرقابية في الشركات الدولية أو متعددة الجنسية .

الفرع الأول: عقود الصرف الآجلة والمستقبلية: تستخدم عقود الصرف الآجلة في تغطية التقلبات المستمرة في أسعار الصرف الأجنبية خلال القترة من تاريخ إبرام المعاملات وتاريخ التسوية المالية لها ,كما تستخدم أيضا في تغطية الالتزامات المتوقعة بالإضافة الى تغطية عمليات المضاربة في أسواق الأوراق المالية والعملات الأجنبية.

وتعرف عقود الصرف الآجلة بأنها عبارة عن اتفاقات لشراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية في تاريخ محدد مستقبلا بسعر صرف متفق عليه يشار إليه بالسعر الآجل,وبموجب تلك الاتفاقيات يتم تحديد نوع ومقدار العملة الأجنبية وسعر الصرف الآجل المتفق عليه وتاريخ تنفيذ المعاملة .

[1] – أمين السيد احمد لطفي ,مرجع سبق ذكره, ص(89-90-92-93).

ويمثل الفرق بين السعر الجاري وقت إبرام العقد والسعر الآجل بمثابة علاوة صرف إذا ما كان السعر الآجل أقل من السعر الجاري ,وينتج عنهما بعد ضربهما كمية العملة الأجنبية المستلمة أو المدفوعة ما يشار إليه بالمكاسب او الخسائر المحققة من عقود الصرف الآجلة.

وتجدر الإشارة إلى اختلاف طبقية خصم او علاوة الصرف من حيث كونها مكسب (أرباح) أو خسارة باختلاف نوع الصفقة بيع أو شراء كما هو موضح بالشكل رقم (1-3) .[1]

الشكل رقم(1-3) : طبيعة خصم وعلاوة الصرف الآجل من وجهة نظر البائع والمشتري للعملة

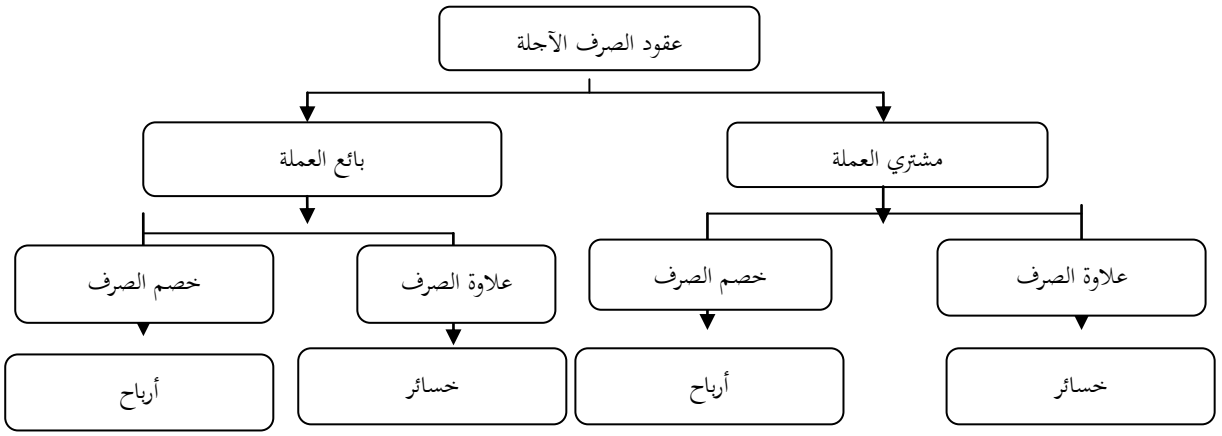

المصدر :,محمد المبروك أبو زيد, مرجع سبق ذكره, ص(522).

وبالتالي تلجأ الشركات الدولية غالبا للدخول في اتفاقيات عقود الصرف الآجلة لتجنب مخاطر الخسارة في عدة حالات ,منها على سبيل المثال وجود التزامات مالية على الشركة بسداد مبالغ مالية بعملة أجنبية في فترات مستقبلية أو أن الشركة تخطط لشراء سلع او خدمات بعملة أجنبية في فترات مستقبلية وأن لدى الشركة مؤشرات تفيد بارتفاع اسعار صرف العملة الأجنبية في فترة التمهيل المتوقعة.

ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من أسعار الصرف في تحديد تكلفة عقود الصرف الآجلة كالتالي: [2]

- سعر الصرف الفوري (الآني) وهو السعر الجاري في تاريخ الاتفاقات على الصفقة .
- سعر الصرف الآجل وهو سعر الصرف المتفق عليه في تاريخ السداد أو التحصيل بتاريخ تنفيد العقد .
- سعر الصرف الآني المتوقع وهو سعر الصرف في تاريخ تنفيذ العقد .
- سعر الصرف الآني الحقيقي وهو سعر الصرف في تاريخ تنفيذ العقد .

تتشابه عقود الصرف المستقبلية مع عقود الصرف الآجلة في كثير من الخصائص إلا أنها يتم التعامل بها في مقابل المعاملات المباشرة بالعملات الأجنبية التي يتم الإتجار فيها وفقا لأحد السقوف التجارية في السوق الدولي

[1] – محمد المبروك أبو زيد ,مرجع سبق ذكره, ص(522-523).

[2] – أمين السيد احمد لطفي, مرجع سبق ذكره, ص(95).

للأموال عن طريق بعض السماسرة المتخصصين ,وتتمثل أكثر العملات التجارية تداولا في ذلك السوق هي الدولار الأمريكي (مائة ألف وحدة لكل عقد) الجنيه الإسترليني (62500 وحدة لكل عقد), الدولار الكندي (مائة وحدة لكل عقد),الين الياباني (12500000 وحدة لكل عقد) .

وهناك عديد من الاختلافات الجوهرية فيما بين كل من عقود الصرف الآجلة والمستقبلية على النحو التالي :

جدول رقم (1- 1) : الاختلافات الجوهرية فيما بين كل عقود الصرف الآجلة والمستقبلية

	عقود الصرف الآجلة	عقود الصرف المستقبلية
1- حجم العقد	- يتحدد وفق الاحتياجات الخاصة .	- معياري .
2- تاريخ التسليم	- يتفق عليه حسب المتطلبات الخاصة بكل عقد .	- معياري .
3- أطراف العقد	- الشركات المتعددة الجنسية والبنوك التجارية والسماسرة..	- الشركات المتعددة الجنسية والبنوك التجارية والسماسرة.
4- الضمانات البنكية	- لا تتطلب ودائع بنكية كضمانات إلا أنها تحتاج بعض المصروفات البنكية .	- تتطلب احجاما متوسطة من الودائع الضامنة للعقود المستقبلية.
5- موقع السوق	- كافة وسائل الاتصال المنتشرة دوليا .	- البورصات المركزية مع استخدام تسهيلات تكنولوجيا الاتصال العالمية .
6- الإجراءات المنظمة	- القواعد المتفق عليها بين أطراف العقد .	- تتحدد عن طريق كل من الاتحاد الدولي ولجنة السلع التجارية والعقود المستقبلية .
7- السيولة	- يتم الوفاء بمعظم الالتزامات عن طريق السداد الفعلي للعملة وبعضها يتم عن طريق المقاصة .	- يتم الوفاء بمعظم الالتزامات عن طريق المقاطعة والقليل جدا منها عن طريق السداد الفعلي .
8- تكاليف العقد	- تتحدد بالاتفاق بين البائع والمشتري.	- يتم إجراء مفاوضات بين اطراف العقد لتحديد مصروفات وعمولة السماسرة .

المصدر: أمين السيد احمد لطفي , مرجع سبق ذكره , 2004,ص(96).

الفرع الثاني: **عقود لتغطية صافي الاستثمارات الأجنبية**: قد تتعرض الشركات الدولية والمتعددة الجنسية إلى مراجعة خسائر نتيجة تغير سعر صرف العملات الأجنبية لبعض الدول في حالة استثمارها لأموالها في فروع خارجية او شركات تابعة في تلك الدول مما يدفعه إلى حماية استثماراتها الخارجية عن طريق ابرام عقود صرف آجلة لتغطية صافي الاستثمارات ,حيث تفسر التغطية إلى محاولة مقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة تغير سعر صرف العملة الأجنبية المستثمرة في تلك الفروع أو الشركات التابعة في الدول المضيفة لها .[1]

ومن أجل الحماية من تلك المخاطر توجد عديد من الطرق والأساليب التي تلجأ إليها تلك الشركات ولعل أكثرها عمليا هو إبرام عقد صرف آجل يترتب عليه نشأة التزامات بالعملة الأجنبية نتيجة الحصول على قروض

[1]- المرجع السابق ،ص(109).

من إحدى المؤسسات المالية وموافقتها على استلام دولارات في مقابل تسليم جنيهات مصرية على سبيل المثال, ويمكن ذلك الأسلوب من مقابلة الخسائر الناجمة عن انخفاض سعر العملة الأجنبية في تقييم صافي استثماراتها الخارجية بالمكاسب المحققة من الالتزامات المالية التي نشأت بنفس العملة الأجنبية .

ويجب التمييز بين نوعين من البنود التي ترتبط بعقود الصرف الآجلة من اجل حماية صافي الاستثمارات الأجنبية هما : [1]

- مكاسب أو خسائر فروق العملة الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية لعمليات حماية صافي الاستثمارات الأجنبية .
- الأعباء المالية التي تتحملها الشركات الدولية مقابل الحصول على قروض بالعملات الأجنبية سواءا كانت في شكل مصروفات أو عمولات بنكية أو في صورة فوائد مدينة للاقتراض .

وتتحدد طبيعة المعالجة المحاسبية لهذه المكاسب أو الخسائر وانعكاساتها العملية على القوائم المالية للشركة متعددة الجنسية في ضوء المعيار الدولي رقم (21) والذي نص في هذا الصدد على ما يلي :

" تظهر فروق أسعار الصرف الناشئة عن الإلتزامات الأجنبية بغرض من حماية صافي استثمارات المنشأة في وحدة أجنبية ضمن بنود حقوق الملكية في القوائم المالية للمنشأة حتى يتم التخلص من صافي الاستثمارات الأجنبية وعند ذلك يتم معالجتها كدخل مصروفات في قائمة الدخل " .

[1]-المرجع السابق ، ص(110).

المبحث الثاني: ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية

يحظى موضوع ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية بأهمية كبيرة خاصة لدى المحاسبين , سواءا كانت هذه القوائم لفروع تابعة للمؤسسة الأم المصدرة للتقارير المالية ،أو كانت مؤسسة ذات كيان تنظيمي واقتصادي مستقل وذلك بسبب انتشار المؤسسات المتعددة الجنسية .ومن جانبها فقد نظمت معايير المحاسبة الدولية عملية الترجمة هذه أمام المحاسب المالي. مما يساعد على إتمامها بصورة متسقة.

المطلب الأول: ماهية ترجمة القوائم المالية

يعتمد وجود الأساس النظري لترجمة القوائم المالية الأجنبية،على دراسة المقدمات المنطقية التي تستند إليها عملية الترجمة ، ويتطلب هذا تحليل المفاهيم العامة التي ترتبط بهذه العملية ، وذلك لاستخلاص ما يحكمها من المعايير ، التي تمثل المرشد الأساسي للطريقة التي تحقق الفعالية لترجمة القوائم المالية الأجنبية .

الفرع الأول : طبيعة عملية الترجمة ومفهومها :يدور جوهر مشكلة الترجمة، حول الحسابات الأجنبية الاقتصادية للوحدة الاقتصادية الأجنبية، ودمجها مع الحسابات المحلية للوحدة الاقتصادية الأم، وينبع مصدر مشكلة الترجمة عن الحاجة إلى تحقيق الاتساق و التوافق في وحدة القياس المستخدمة في عملية الدمج أو التوحيد. وحيث أن تعيين أكثر من قيمة لنفس الحساب يؤدي إلى تعارض تلقائي بوجود كميات متبادلة وغير متسقة لهذا الحساب، فان الترجمة بالمعنى العام لها تعني رفض أية إجراءات أو مقترحات تؤدي إلى اختلاف الحسابات عن ترجمتها اختلافا كميا يؤثر على خصائص عناصر الحسابات المرغوب في قياسها والمعنية في نطاق نسق منطقي محدد.

وتأسيسا على ما سبق. يمكن تعريف الترجمة بمفهومها العام على أنها عملية حسابية لتحويل المقاييس التي تمت في نطاق نسق أو نظام معين للقياس، إلى مقاييس في نطاق نسق أو نظام أخر للقياس. كما يمكن القول بأن الترجمة في المجال المحاسبي تعد عملية حسابية أو رياضية لتحويل المقاييس المحددة بوحدات العملة المحلية, إلى مقاييس محددة بالعملة المحلية,[1] ومن خلال هذا المفهوم يمكننا القول أن ترجمة القوائم المالية تهدف إلى ما يلي:[2]

- تحقيق الاتساق في وحدة القياس، وذلك من خلال التعبير عن مفردات القوائم المالية للمنشأة الأم وفروعها بنفس وحدة القياس.

[1] – محمد عباس بدوي،الأميرة إبراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة،منشأة المعارف،الإسكندرية, طبعة ،2000،ص(263.264).

[2] – أحمد بسيوني شحاتة , عبد الوهاب نصر علي,مرجع سبق ذكره ص (356-355).

- تحقيق أمكانية تجميع البيانات والمعلومات المحاسبية للمنشأة الأم،بل والمقارنة على المستوى الكلي بين المنشأة و الصناعة التي تنتمي إليها.
- تحقيق تجاوب الممارسة المحاسبية المالية مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة خاصة البيئة التي أصبحت تتسم بالتدويل والعولمة والتجارة الالكترونية.

الفرع الثاني : أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية:إن مختلف القوائم المالية المعدة من طرف مختلف الفروع والشركات التابعة للشركة الأم يتم إعدادها وفقا لسياسات محاسبية محلية مختلفة وبعملات مختلفة لذا وجب توحيدها في شكل قوائم موحدة تعكس المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة المتعددة الجنسيات ككل , ومن ثم قدرة مستخدمي هذه القوائم من مستثمرين حاليين ومحتملين ومقرضين وموردين وسلطات حكومية وحق العاملين فيها من اتخاذ قراراتهم على أسس صحيحة , ولا يتم ذلك طبعا إلا بإدخال تعديلات عليها وترجمتها إلى عملة ولغة الدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة الأم , وهذا تطبيقا لمعايير المحاسبة الدولية [1].

المطلب الثاني : التمييز بين عملتي تحويل وترجمة العملات الأجنبية

تعتبر مشكلتي اختيار سعر الصرف الواجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية ومعالجة فروق أسعار الصرف من أبرز المشاكل التي تثار عن أعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية، حيث محاسبيا قد يتم استخدام سعر الصرف الجاري أو التاريخي لإعادة إعداد القوائم المالية ،كما يكون فيصل التفرقة في المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة من استخدام سعر الصرف الجاري تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة القياس للعملة أو كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة من عملية ترجمة للعملة .

ولتوضيح التفرقة بين عمليتي إعادة القياس والترجمة للعملة يمكن إعداد الشكل (1-4).

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تمييز بين مفهومي الترجمة والتحويل ،فالتحويل يشير إلى عملية تغيير فعلية من عملة لأخرى وانتقال الأموال من طرفين بشكل فعلي ،أما الترجمة فما هي إلا تغيير في التعبير النقدي للأرصدة المحاسبية، فالحساب المعبر عنه بعملة معينة يعاد التعبير عنه بما ذلك من عملة دولة أخرى دون أن يحدث تغيير أو انتقال فعلي للأموال.[2]

[1]–ضو عبد القادر ,المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية, مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر,تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2013/2012 , ,ص (11)

[3]– محمد مبروك أبو زيد ،المحاسبة الدولية،مرجع سبق ذكره ،ص(496).

الشكل(1-4)الفرق بين إعادة القياس والترجمة للعمل

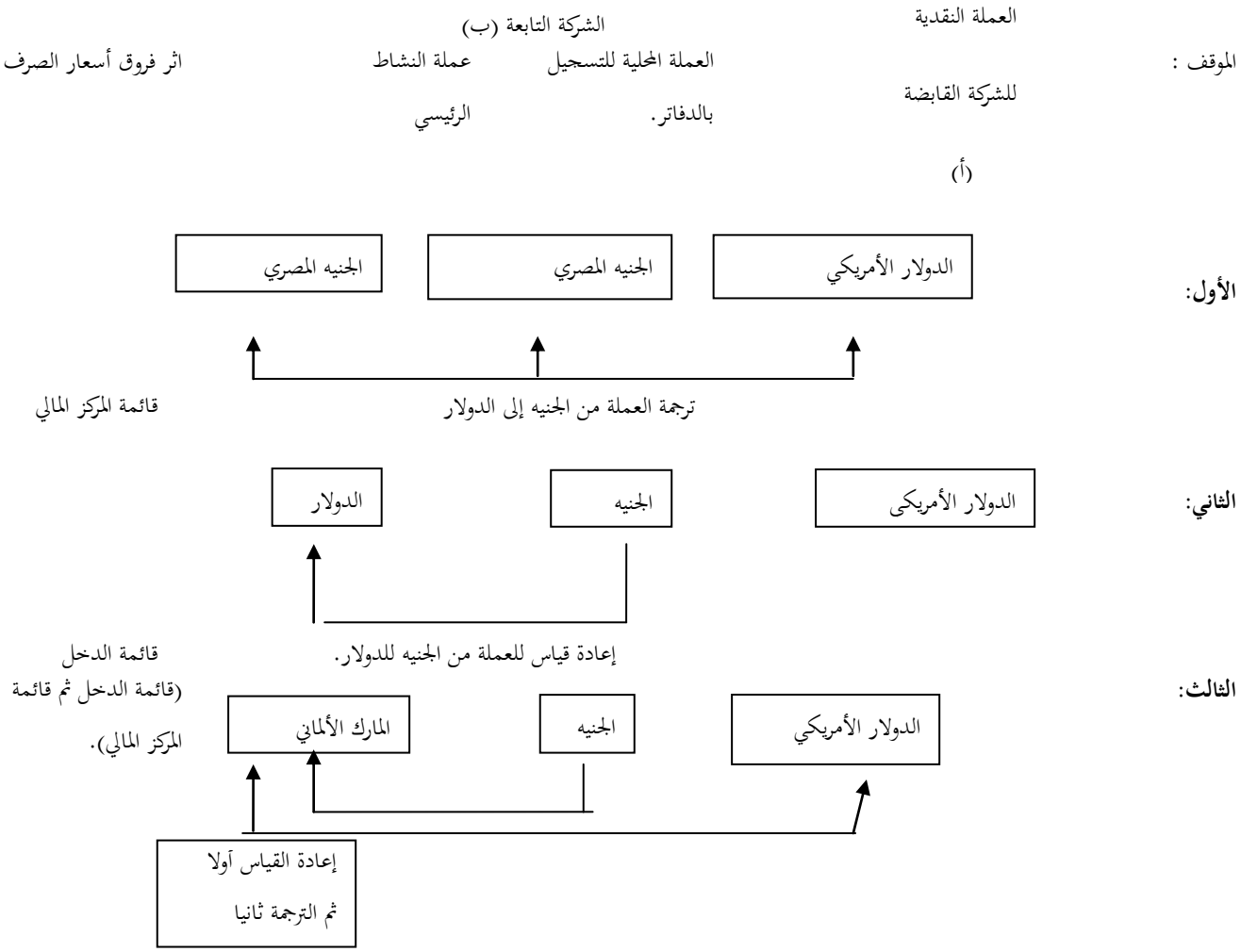

المصدر: أمين السيد احمد لطفي،**المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية** ،مرجع سبق ذكره ،ص(121).

المطلب الثالث : اختيار العملة الوظيفية أو الرسمية

أدخلت52 SFAS) (مفهوم العملة الوظيفية .وهي العملة الأساسية في بيئة تشغيل الشركة التابعة الأجنبية .وهي قد تكون عملة الشركة القابضة المحلية أو عملة الشركة التابعة الأجنبية. [1]

ولا شك أن تحديد العملة الوظيفة للوحدة الأجنبية تحتل أهمية خاصة في مجال الفكر المحاسبي الدولي باعتبارها نقطة الانطلاق لعملية الترجمة للبنود التي تتضمنها القوائم المالية للتعبير عنها بعملة التقرير ونظرا لتلك الأهمية فقد وردت ضمن المعايير المحاسبية المالية العديد من المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها خلال عملية تحديد العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية خاصة إذا تعددت العملات التي تتعامل فيها وبحيث يمكن الاعتماد على واحد أو أكثر منها.

[1]– ثناء قباني. المحاسبة الدولية. الدار الجامعية. الاسكندرية.طبعة (2003-2002). ص(76).

الفرع الأول:مؤشرات التدفقات النقدية

أولا:تستخدم العملة الأجنبية : إذا كانت التدفقات النقدية تنطلق بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية تتسم بصفة أساسية بعملة أجنبية وبحيث ألا يكون لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية للشركة القابضة.

ثانيا:تستخدم عملة التقرير : إذا كانت التدفقات النقدية المتعلقة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية ذات تأثير مباشر في الأجل القصير على التدفقات النقدية للشركة القابضة بالإضافة إلى إمكانية تحويلها إليها .[1]

الفرع الثاني:مؤشرات أسعار البيع

أولا:تستخدم العملة الأجنبية : إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية لا تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير وان يتم تحديدها في ضوء متطلبات المنافسة المحلية والتشريعات الحكومية المحلية .

ثانيا:تستخدم عملة التقرير: إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير وذلك عندما تحدد أسعارها في المنافسة العالمية أو الأسعار الدولية.[2]

الفرع الثالث:مؤشرات أسواق البيع

أولا:تستخدم العملة الأجنبية :إذا كانت هناك أسواق محلية تسمح ببيع منتجات الوحدة الأجنبية ,هذا بالرغم من إمكانية نجاح الوحدة في تصدير كمية ضخمة من منتجاتها للأسواق العالمية .

ثانيا:تستخدم عملة التقرير : إذا كانت معظم المبيعات تقع داخل الأسواق المحلية للدولة التي بها مقر الشركة القابضة وكذلك إذا تم إبرام عقود البيع بعملة دولة المقر .[3]

الفرع الرابع:مؤشرات المصروفات

أولا:تستخدم العملة الأجنبية : إذا كانت تكلفة المنتج أو الخدمة التي تقدمها الوحدة الأجنبية هي من التكاليف المحلية سواءا كانت تتمثل عناصرها في المواد الأولية أو تكلفة العمالة أو تكاليف جميع التسهيلات الأخرى ,ويسري هذا المفهوم حتى ولو تم استيراد بعض هذه العناصر من الخارج .

ثانيا:تستخدم عملة التقرير : إذا كانت الوحدة الأجنبية تحصل على معظم التكاليف من الدولة التي يقع بها مقر

[1]-عيد محمود حميدة, المحاسبة الدولية(2), المستوى الثامن , كود181–كلية التجارة–جامعة بنها(مصر),طبعة 2010.2011ص(121-).
[2]- المرجع السابق ,ص(121).
[3]- المرجع السابق,ص(122).

الشركة القابضة سواءا كانت مواد أولية أو عمالة أو تسهيلات أخرى .[1]

الفرع الخامس: المؤشرات المالية

أولا: تستخدم العملة الأجنبية:إذا كانت عملية التمويل بالعملة الأجنبية تتم محليا بصفة أساسية وبحيث تكفي الأموال من عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الالتزامات سواءا القائمة أو العادية أو المتوقعة .

ثانيا:تستخدم عملة التقرير :إذا كانت عملية التمويل تتم بصورة رئيسية من الشركة القابضة أو من احد المصادر التي تتعامل بعملة التقرير ,أو عندما لا تكفي الأموال المتولدة من عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الالتزامات القائمة أو العادية أو المتوقعة دون الحاجة إلى أموال إضافية من الشركة القابضة للوحدة الأجنبية بغرض التوسع فإن ذلك لا يعد أحد العوامل طالما أن الأموال المتولدة من عمليات الوحدة الأجنبية تكون كافية لسداد ذلك التكليف الإضافي .[2]

الفرع السادس : مؤشرات العمليات المقابلة والعلاقات المتبادلة

أولا:تستخدم العملة الأجنبية : إذا كان حجم العمليات المقابلة ضعيف وعندما لا تتوفر علاقات تبادلية قوية بين عمليات الوحدة الأجنبية والشركة القابضة وذلك بالرغم من إمكانية اعتماد عمليات الوحدة الأجنبية على بعض المزايا التنافسية للشركة القابضة مثل حقوق براءات الاختراع والعلامات التجارية .

ثانيا:تستخدم عملة التقرير : إذا كان حجم العمليات المقابلة كبيرا ,وعندما تتوفر علاقات تبادلية قوية بين عمليات الوحدة الأجنبية والشركة القابضة .[3]

المطلب الرابع :الطرق(الأساليب) المحاسبية لترجمة القوائم المالية

إذا كان سعر صرف العملة الرسمية الخاصة بأحد الفروع الأجنبية أو إحدى الشركات التابعة مستقرا ولا يتعرض للتقلبات فيكون من الأسهل تحويل عناصر القوائم المالية الخاصة بالوحدة الأجنبية إلى الدولار ,ولكن إذا كانت أسعار الصرف تتغير باستمرار, فعندئذ يواجه المحاسبون صعوبات تشبه تلك التي تواجههم عند تقويم المخزون خلال الفترة التي تتغير فيها الأسعار . وفي مثل هذه الحالة يثار التساؤل عن ماهية سعر الصرف الواجب استخدامها في تحويل عناصر القوائم المالية المتعلقة بالوحدات الأجنبية ؟ وفي هذا الصدد تعددت وجهات النظر قبل صدور تقرير مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (52) وكانت توجد عدة طرق لتحويل العملات الأجنبية يمكن

[1]-المرجع السابق,ص(122).
[2]-المرجع السابق ,ص(123)
[3]- المرجع السابق, ص(124)

تبويبها في أربعة أنواع رئيسية في طريقة العناصر الجارية وغير الجارية وطريقة العناصر النقدية وغير النقدية ,ثم طريقة سعر الصرف الجاري والطريقة المؤقتة .

هذا وتتباين هذه الطرق الأربعة في طرق تحويل قيم عناصر الميزانية العمومية ونعرض في الأجزاء التالية تفسيرا موجزا حول كل طريقة من هذه الطرق .[1]

الفرع الأول : طريقة العناصر الجارية وغير الجارية:في ظل طريقة تحول الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل وفقا لسعر الصرف السائد في تاريخ الميزانية العمومية الخاصة بالوحدة الأجنبية (أي سعر الصرف الجاري), أما الأصول والالتزامات الأخرى وكذلك عناصر حقوق الملكية يتم تحويلها بأسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة عند تسجيل هذه الأصول والالتزامات والحقوق في السجلات المحاسبية للوحدة الأجنبية .أما بالنسبة لقائمة الدخل , فتحول مصروفات الاستهلاك والاستنفاد طبقا لأسعار الصرف التاريخية التي استخدمت في الأصول المرتبطة بها ,أما عناصر المصروفات والإيرادات الأخرى فيتم تحويلها باستخدام متوسط سعر الصرف عن الفترة المحاسبية .

هذا وقد سبق استخدام هذه الطريقة لعدة سنوات بموافقة المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA استنادا إلى أنه يركز على مظهر السيولة الضيقة (التصفية Liquidity) للمركز المالي الخاص بالوحدة الأجنبية عن طريق تقويم عناصر رأس المال العامل بما يعادل الدولارات في تاريخ إعداد الميزانية العمومية .ولكن في الآونة الأخيرة ,اعترض الكثيرون على هذه الطريقة بسبب تخليه عن مبدأ التكلفة التاريخية ,فالمخزون في هذه الطريقة يقوم على أساس سعر الصرف الجاري Current بدلا من أسعار الصرف التاريخيةHistorical rates التي كانت سائدة في تاريخ شراء المخزون .[2]

الفرع الثاني:طريقة العناصر النقدية وغير النقدية :يتم في ظل هذه الطريقة التركيز على خصائص الأصول والالتزامات بدلا من التركيز على طريقة تبويبها في الميزانية العمومية ,حيث يميز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية ,وتتمثل الأصول والالتزامات النقدية في الحقوق والالتزامات ذات القيم النقدية الثابتة حيث تحول باستخدام سعر الصرف الجاري .أما الأصول والالتزامات الأخرى وحسابات حقوق الملكية .فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف التاريخية الملائمة .

وفي قائمة الدخل يستخدم متوسط أسعار الصرف لكل عناصر الإيرادات والمصروفات باستثناء الاستهلاك والاستنفاد وتكلفة البضاعة المبيعة حيث يتم التحويل باستخدام أسعار الصرف التاريخية الملائمة .

[1]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم, دراسة متقدمة في مجال المحاسبة المالية ,دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ,طبعة (2002)ص(722)

[2]- المرجع السابق, ص(723)

ويرى مؤيدو هذه الطريقة أنه لا يتخلى عن مبدأ التكلفة التاريخية في القوائم المالية الخاصة بالوحدة الأجنبية ولأن هذه القوائم يتم تجميعها أو توحيدها مع القوائم المالية الخاصة بالشركة القابضة متعددة الجنسية, فمن اللازم أن يكون هناك اتساق في المبادئ المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية المجمعة أو الموحدة .هذا وقد استخدمت طريقة التمييز بين العناصر النقدية بموافقة مجلس معايير المحاسبة المالية)(FASBقبل صدور التقرير رقم (52).[1]

الفرع الثالث: طريقة سعر الصرف الجاري:من الانتقادات التي وجهت لطريقة التمييز بين العناصر النقدية وغير النقدية أنه يغلب مظاهر الشركة القابضة على المركز المالي ونتائج عمليات الوحدة الأجنبية فوفقا لهذه الطريقة تظهر التغيرات في أصول والتزامات الوحدة الأجنبية ,وتظهر نتائج العمليات كما لو كانت نفذت بعملة الشركة القابضة, وهو الأمر الذي يتجاهل المركز المالي الفعلي وعلاقات العمليات في الوحدة الأجنبية .وبسبب هذه الانتقادات فضل البعض استخدام طريقة سعر الصرف الجاري حيث يتم تحويل كل عناصر الميزانية العمومية باستثناء حسابات حقوق الملكية باستخدام سعر الصرف الجاري, أما حسابات حقوق الملكية فيتم تقويمها وفقا لأسعار الصرف التاريخية .

ولتأكيد الخاصية للعملة الرسمية وتطبيقها على عمليات الوحدة الأجنبية فقد تترجم كل الإيرادات والمصروفات بالسعر الجاري في تواريخ العمليات إذا أمكن تنفيذ ذلك عمليا. وإذا تعذر الأمر يستخدم متوسط سعر الصرف لكل الإيرادات والمصروفات .[2]

الفرع الرابع:الطريقة المؤقتة:الهدف الرئيسي لهذه الطريقة هو الحصول على قوائم مالية مترجمة إلى الدولار تمثل نفس القوائم المالية المعدة بالعملة الأجنبية وحسب هذه الطريقة يتم ترجمة الأراضي حسب المبالغ الواجب سدادها بالدولار إذا قامت الشركة التابعة بالشراء بالدولار بدلا من عملتها الوطنية .

لتحقيق أهداف الطريقة المؤقتة يجب تطبيق القاعدة التالية :

أ- الأصول والالتزامات التي تظهر بالميزانية العمومية حسب التكلفة التاريخية يتم ترجمتها باستخدام معدلات الاستبدال التاريخية للوصول إلى تكلفة تاريخية مساوية بالدولار الأمريكي .

ب- الأصول والالتزامات التي تقيم حسب القيمة الحالية أو المستقبلية,فيتم ترجمتها بمعدل الاستبدال الجاري للحصول على قيمة جارية مساوية بالدولار الأمريكي .

أما حقوق الملكية فيتم ترجمتها حسب معدلات الاستبدال التاريخي, ويحتاج تطبيق هذه الطريقة إلى الحفاظ على

[1]- المرجع السابق , ص(723)

[2]- المرجع السابق, ص(724)

طريقة التقييم (القيم الجارية أو التكلفة التاريخية التي تستخدمها الشركة التابعة الأجنبية للمحاسبة عن أصولها والتزاماتها) .

يتم ترجمة كل من النقود,والأوراق المالية ,والمدينون ,ومعظم الالتزامات بالقيم الحالية أو القيمة المستقبلية باستخدام معدل استبدال جاري حسب الطريقة المؤقتة وتعطي هذه الطريقة تسوية إجمالي صافي الأصول أو إجمالي صافي الالتزامات حسب القاعدة التالية :

نقدية + أوراق مالية +مدينون ⩾ الالتزامات توجد تسوية لصافي الالتزامات

وفي الواقع أن كل من الطريقة المؤقتة وطريقة الجاري غير الجاري تتبع قواعد ترجمة مشابهة .

وحسب الطريقة المؤقتة يتم ترجمة عناصر قائمة الدخل حسب معدلات الاستبدال الموجودة عندما يتحقق الإيراد أو المصروف . ولمعظم عناصر قائمة الدخل يفترض حدوث الإيراد أو المصروف خلال الفترة المحاسبية ,ويمكن تطبيق معدل استبدال متوسط للمعدلات الموجودة في السنة .

أما بعض المصروفات مثل تكلفة البضاعة المباعة أو استهلاك الأصول الثابتة والأصول المعنوية فإنها تتعلق بالأصل الذي يتم تقييمه بالتكلفة التاريخية .

ونظرا لأن الأصول المتعلقة بهذه المصروفات تترجم بمعدلات الاستبدال التاريخي ,فيجب ترجمة هذه المصروفات بمعدلات الاستبدال التاريخية أيضا .[1]

[1]- ثناء قباني. مرجع سبق ذكره .ص(65-66)

المبحث الثالث:عرض المعيار الدولي 21والمعايير ذات الصلة

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبية الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (21)آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتضمن أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها أو الاستعانة بها لمعالجة اثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم من اجل تقديم معلومات ملائمة وذات مصداقية لمختلف مستخدمي هذه القوائم ،كما تطرقت المحاسبة في الجزائر لأول مرة لأثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية في قانون النظام المحاسبي المالي(11/07).

المطلب الأول:عرض المعيار المحاسبي الدولي 21:آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية

الفرع الأول:نبذة تاريخية عن المعيار والهدف منه

بدأسريانه مند سنة 1983،وتم تعديله في سنة1993للمرة الأولى ثم في ديسمبر 2003في المرة الثانية .

أولا:هدف المعيار : الهدف من المعيار هو إيضاح كيفية معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المنشأة والتي تتكون أساسا إما من معاملات بعملات أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية , وذلك من أجل تشميل المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في القوائم المالية للمنشأة حيث يجب التعبير عن تلك العمليات بعملة المنشأة معدة التقرير. [1]

ثانيا: نطاق المعيار : يخضع لنطاق هذا المعيار المعاملات والعمليات التالية:[2]

- المحاسبة عن المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية باستثناء المعاملات المشتقة والأرصدة التي تندرج ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)الأدوات المالية : الاعتراف والقياس.
- ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية والتي تتضمنها القوائم المالية للشركة وذلك عن طريق القوائم المالية الموحدة او عند تطبيق طريقة حقوق الملكية.

ويمكن القول أنه لا يخضع لمتطلبات هذا كلا من:

- محاسبة التحوط لبنود العملة الأجنبية بما في ذلك صافي الاستثمار في شركة أجنبية حيث أن تلك العمليات تخضع لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)الأدوات المالية :الاعتراف والقياس.
- عرض التدفقات النقدية الناشئة عن معاملات بعملات أجنبية وترجمة تلك التدفقات في قائمة التدفق النقدي حيث أنها تخضع لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)قائمة التدفق النقدي.

---

[1]- شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ،(IAS/IFRS) .ج1،المكتبة الشركة الجزائرية بوداود. طبعة 2008-2009 ص (167.168).

[2]- محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية والأصول و الأدوات المالية،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الجزء 2، الاسكندرية ,طبعة 2014,ص(315).

ثالثا:متطلبات المعيار:وبعد تناولنا تاريخ المعيار ونطاقه نتناول متطلبات المعيار وبداية يمكن للشركة القيام بالأنشطة التي تتم بالعملات الأجنبية بطريقتين هما:

- وجود بعض المعاملات بالعملة الأجنبية .
- وجود عمليات أجنبية .

مما يعني انه من الممكن أن تقوم الشركة بعمليات مالية تتم بعملة غير العملة الرئيسية التي تستخدمها الشركة والتي تسمى عملة التقرير ،أو أن للشركة فروع في دول أخرى تسمى الفروع الأجنبية أو يكون للشركة استثمارات في شركات أجنبية مما يتطلب من الشركة ترجمة تلك المعاملات من العملات الأجنبية إلى عملة العرض الخاصة بالشركة والتي تسمى العملة الوظيفية وبالاعتماد على أسعار صرف تلك العملات الأجنبية .[1]

ومن خلال ما يلي نتناول بعض المفاهيم الهامة المتعلقة بهذا المعيار [2]:

- **سعر الإقفال**:(closlng rate) هو سعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية العمومية .
- **فروقات أسعار الصرف**:(Exchange Differences)هي الفروقات الناجمة عن تحويل مقدار معين من وحدات عملة معينة إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة.
- **العمليات الأجنبية**: (Foreignoperations) هي منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو مشروع خاضع للسيطرة المشتركة أو احد فروع المنشأة . توجد نشاطاته أو تتم في بلد آخر غير بلد المنشأة الأم أو المنشأة المالكة لتلك المنشآت.
- **البنود النقدية**: (Monetargltemes)هي النقدية التي تحتفظ بها المنشأة وبنود الأصول والالتزامات التي سوف يتم قبضها أو دفعها بمبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد بمبالغ ثابتة مثل الدمم المدينة والدائنة ،وأذونات الخزينة والقروض وغيرها.
- **صافي الاستثمار في المنشأة الأجنبية**:(Net Investment in A foreignOperation) هو حصة أو مساهمة للمنشأة التي تقوم بإعداد التقرير في صافي أصول منشأة تابعة أو الزميلة للمشروع خاضع للسيطرة المشتركة .

الفرع الثاني: المعاملات بالعملات الأجنبية:تتم معالجة المعاملات بالعملات الأجنبية حسب ما جاء به معيار المحاسبة الدولي الواحد والعشرون كما يلي:

أولا:الاعتراف والتقييم الأولي المعاملات بالعملة الأجنبية هي معاملات محددة أو تتطلب التسوية

[1]- المرجع السابق, ص(317،).

[2]- محمد ابو نصار،جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره،(371).

بعملة أجنبية ،بما في ذلك المعاملات الناشئة عن قيام المؤسسة بشراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية ،إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية ،أو عندما تصبح طرفا في عقد تبادل عملة أجنبية غير منجز أو تمتلك أو تتخلص من أصول أو تتكبد أو تسدد التزامات محددة بعملة أجنبية.

تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأولي بعملة التقرير، بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة. وتاريخ المعاملة هو التاريخ الذي أصبحت فيه المعاملة تتوفر لأول مرة على شروط تسجيلها محاسبيا حسب المعايير الدولية للمحاسبة وإعداد التقارير المالية.[1]

ثانيا:التقييم اللاحق عند عرض القوائم المالية: في تاريخ كل ميزانية يجب:

- التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال
- التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظة بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة
- التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيمة .

تحدد البنود بالقيمة المسجلة في الميزانية وبموجب المعايير الدولية ذات العلاقة، سواء تم تحديد القيمة المسجلة بناء على التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة، فإن قيمة المبالغ المحددة لبنود العملة الأجنبية يجب التقرير عنها بعملة التقرير بموجب معيار المحاسبة الدولي السابع والعشرون.[2]

الفرع الثالث: الاعتراف بفرو قات سعر الصرف:إن فروقات الصرف الناشئة عن تسوية بنود نقدية أو عند التقرير عن بنود نقدية للمؤسسة بمعدلات مختلفة عن تلك التي سبق وان سجلت بها أوليا خلال الفترة ،أو تم التقرير عنها في قوائم مالية سابقة يجب الاعتراف بها كدخل أو كمصروف في الفترة التي نشأت فيها .

وينتج فرق سعر الصرف عن التغيير في معدل الصرف بين تاريخ العملية وتاريخ التسوية لأي بنود نقدية ناشئة من عملية بالعملة الأجنبية ،وعندما يتم تسوية العملية خلال نفس الفترة المحاسبية التي حدث فيها ،فانه يتم الاعتراف بكامل فرق الصرف في تلك الفترة، ولكن عندما يتم سداد العملية في الفترة محاسبية لاحقة فانه

[1]- هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية دراسة مقارنة بين المعاييرالدولية المحاسبيةوالنظام المحاسبي المالي الجزائري مدكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2012.2013,, ص(113.)

[2]-المرجع السابق،,ص(113) .

يجري تحديد فرق سعر الصرف المعترف به في كل فترة تقع قبل فترة التسوية وبموجب التغيير في أسعار الصرف خلال تلك الفترة.[1]

الفرع الرابع :عرض القوائم المالية بعملة غير العملة الوظيفية :يمكن للمؤسسة أن تعرض بياناتها المالية بأية عملة أو عملات أرادت ،وإذا كانت عملات العرض تختلف عن العملة الوظيفية للمؤسسة فإنها تقوم بتحويل حسابات النتيجة وميزانياتها إلى عملة العرض باستخدام الإجراءات الآتية في حالة ما إذا كان الاقتصاد الذي تنشط فيه المؤسسة ليس اقتصادا عالي التضخم :[2]

- تحويل الأصول والخصوم لكل ميزانية معروضة بما في ذلك المعروضة بهدف المقارنة باستخدام سعر صرف الإغلاق بالنسبة لكل ميزانية .
- عرض إيرادات وتكاليف كل حساب نتيجة بما في ذلك المعروضة للمقارنة بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات .
- الاعتراف بكل فورقات سعر الصرف ضمن حقوق الملكية في حساب منفصل حتى توقف النشاط.

المطلب الثاني :الإطار النظري لسعر الصرف

لقد تطورت العلاقات الدولية بما في ذلك المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال مما أدى إلى تشابك العلاقات الاقتصادية والأنشطة التجارية بين دول العالم حيث لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود مايسمى بسعر الصرف ونظرا لأهميته ودوره على المستوى الدولي ،فقد اهتمت به اغلب الدول ومنحته العناية الفائقة لذلك جاءت مفاهيم وصيغ عديدة وهذا ما سنتطرق إليه .

الفرع الأول: سعر الصرف

أولا:مفهوم سعر الصرف:لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين وقد تم تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه وتعطي شمولا لمفهومه نذكر منها:

1-سعر الصرف:وهو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى،أو هو نسبة مبادلة عملتين[3].كما يعرف أيضا على انه عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من الصرف (العملة) الأجنبية.[4]

---

[1]- المرجع السابق . ص (114).

[2]- المرجع السابق,ص(113) .

[3]- زينب حسن عوض الله،الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية للاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية،دار الجامعة الجديدة,مصر،طبعة2004،ص(44).

[4]- وليد صافي ،وانس البكري،الأسواق المالية والدولية،دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان .طبعة (1) ،2012 ،ص(184).

2-أسس التسعير: هناك طريقتان هما :[1]

التسعير المباشر وهو عدد الوحدات من العملة الوطنية ،التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية .و التسعير الغير مباشر هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

الفرع الثاني: انواع سعر الصرف:يمكن التمييز بين عدة انواع من سعر الصرف والتي تتمثل فيما يلي:[2]

أولا:**سعر الصرف الاسمي**: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض، كما يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة . وينقسم إلى: سعر الصرف الرسمي ، وسعر الصرف الموازي.

ثانيا: **سعر الصرف الحقيقي**: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية , وهو يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين في اتخاذ القرارات.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي: يعطي سعر الصرف الفعلي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية ,ويدل هذا على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.وتعتبر أسعار الصرف الفعالة بمثابة أسعار صرف اسمية لأنها لا تأخذ في الحسبان الاختلافات في معدل التضخم في الدولة محل الدراسة أو الدول الأجنبية ،ولهذا لا تعتبر مقاييس ملائمة لتفسير الموقف التنافسي لدولة ما بالنسبة لمنافسيها.

الفرع الثالث:تحديد سعر الصرف

في إطار سوق الصرف الأجنبي بدولة ما يتحدد سعر الصرف خلال فترة زمنية معينة بما يتم من صفقات بين المقيمين في هذه الدولة وأولئك المقيمين بالخارج. ويمكننا القول بأن أهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في جانبي الطلب وعرضه تتمثل في ما يلي: [3]

- مستويات الأسعار.
- مدى تعادل القدرة الشرائية.
- الدخل الحقيقي.
- أسعار الصرف في الفترة القصيرة.
- محفزات التجارة الخارجية وعوائقها.
- نعادل أسعار الفائدة.
- أسعار الفائدة .
- التوقعات حول أسعار الصرف المستقبلية.
- عمليات المضاربة.

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر, طبعة (4) ،2005, ص(96).

[2]- تيجانيبالرقي,امينراشدي, اثرتغيراتاسعارصرفالعملاتالاجنبيةعلىالقوائمالماليةوفقمتطلباتالمعيارالمحاسبيالدولي21والنظامالمحاسبيالمالي, مجلةالبشائرالإقتصادية / المجلدالثالث , العدد1 , جامعةفرحاتعباسسطيف, مارس2017, ص (158).

[3]- محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي،منشأة المعارف، الاسكندرية، طبعة 2004،ص (40.41).

- الأبعاد النفسية في سوق الصرف الأجنبي.

المطلب الثالث: أسواق سعر الصرف واهم أطرافه

الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف واهم وظائفه

أولا:مفهوم سوق الصرف:هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة ولكن هذا المكان ليس محدد بحيز جغرافي. وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة طبعا إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة الصرف تتواجد على مستوى البورصة[1].

ثانيا:وظائف سوق الصرف[2]: يقوم سوق الصرف بعدة وظائف هامة،منها منح الائتمان والتحكيم والتغطية ضد المخاطر،وعملية المقاصة أو تهاتر الحقوق والديون.

وسوق العملات يحتمل على جميع عملات دول العالم غيراننا سنركز على العملات الرئيسية،التي تشكل عناصر السوق وهي:

الدولار الأمريكي –USD – الين الياباني –JPYاليورو EUR الفرنك السويسريCHF

الفرع الثاني :المتعاملين في سوق الصرف ودور كل منهم

أولا:أطراف التعامل في سوق الصرف:يمكن تقسيم المعاملات في سوق الصرف الأجنبي إلى المستويات الأربعة التالية[3]:

الشكل(1-5) الأطراف المتعاملة في سوق الصرف

المصدر : محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**, مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية, الاسكندرية , طبعة 2001، ص(306).

[1]– طاهر لطرش،تقنيات البنوك .مرجع سبق ذكره،ص(109)

[2]– بسام الحجار،نظام النقد العالمي وأسعار الصرف،دار المنهل اللبناني،بيروت ,طبعة (1)، 2009،ص (99.98).

[3]- محمد سيد عابد، التجارة الدولية, مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية, الاسكندرية،طبعة2001ص(306).

ثانيا:دور كل منهم في سوق الصرف الأجنبي:

1-المستخدمون الرئيسيون للعملات الأجنبية: وهم المتعاملين في مجال التجارة الخارجية.

2- البنوك التجارية: وهي البنوك التي تلعب دور الوسيط بين جانب العرض والطلب للعملات الأجنبية وتسمى العمليات التي تتم بين البنوك والسماسرة بسوق الجملة تمييزا عن العمليات التي تتم بين البنوك وعملائها والتي يطلق عليها (سوق التجزئة).

3-البنك المركزي:يقوم بشراء فائض العرض وإضافته إلى رصيده، أو يقوم ببيع عملات أجنبية في حالة العجز في العملة الأجنبية. [1]

الفرع الثالث:الأسواق الرئيسية للعملات الأجنبية وخصائصها .

أولا:الأسواق الرئيسية:يعتبر سوق لندن وسوق نيويورك من اكبر أسواق العملات في العالم. ويعتبر سوق لندن مركزا رئيسا لسوق اليورو ودولار كما ويعتبر مركزا رئيسيا لجميع العملات الأجنبية.

ثانيا: خصائص سوق لندن:

1-يتألف السوق من عدد كبير من البنوك التجارية البريطانية والبنوك الأجنبية العاملة في بريطانيا بالإضافة إلى الوسطاء الدين يختصون في إجراء العمليات بين البنوك العاملة داخل لندن فقط.

2-تتصل البنوك مع بعضها البعض ومع الوسطاء بأجهزة التلفون والتلكس من خلال غرفةdealing Room

3-لا تتعامل جميع البنوك العاملة في لندن بشكل دائما بالعملات الأجنبية .

4-بموجب نظم سوق لندن فإن البنوك العاملة في السوق لا تشتري وتبيع العملات من بعضها البعض مباشرة بل يتم ذلك من خلال الوسطاء.أما التعامل مع البنوك الخارجية وعملائها في الخارج فان ذلك يتم من خلال الوسطاء بل عن طريق الاتصال المباشر بين هذه البنوك وعملائها.[2]

المطلب الرابع:عرض المعايير ذات الصلة

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، آثار تغيرات أسعار صرف العملة الأجنبية فإنه يجب التطرق إلى بعض المعايير المحاسبية الدولية الأخرى لزيادة توضيح وشرح هذا المعيار.[3]

[1]- -إيمان ناصيف عطية ،مبادي الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة،مصر ،طبعة .2008،ص(286-287).

[2]- موسى سعيد مطر وآخرون,التمويل الدولي , دار صفاء لنشر والتوزيع ,عمان, طبعة(1) , 2008ص (35.34).

[3]-محمد ابو نصار ،مرجع سبق ذكره ص.(192.)

الفرع الأول: معيار المحاسبة الدولي رقم (01)عرض القوائم المالية:يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (01)القوائم المالية ذات الغرض العام، ويبدأ المعيار بعرض الأسس التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يعطي بشكل مفصل محتويات تلك القوائم وطريقة عرضها .

أولا: أهدافه :

- تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام .
- التأكيد على توفير خاصية المقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال .
- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية،وتحديد الحد الأدنى مع البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية .

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (01) المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يتم إعدادها وعرضها طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية .

ونقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تخدم مستخدمو القوائم المالية الذين لا يملكون السلطة أو التأثير في الحصول على بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات . [1]

وبالتالي فإن المعيار لا ينطبق على ما يلي :[2]

1- القوائم المالية ذات الغرض الخاص والتي قد تحتاجها إدارة المنشأة أو أية جهات أخرى للمنشاة (القوائم المالية المرحلية المختصرة)

2- المنشآت التي ليس لها حقوق ملكية مثل الصناديق المشتركة،والمنشآت التعاونية إلا إذا تم تعديل عرض حصص الأعضاء أو المشاركين فيها .

3- المنشآت الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح حيث لا تنطبق عليها الكثير من المفاهيم الواردة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح ،ويمكن أن ينطبق المعيار إذا تم تعديل بعض المفاهيم والمسميات الواردة فيه لتلائم تلك المنشآت.

ثانيا: مـــكونات القوائم المالية:وتتضمن المجموعة الكاملة والتي تشكل الحد الأدنى من القوائم المالية ما يلي:[3]

-قائمةالمركزالمالي(الميزانية)،قائمةالدخل،قائمةالتغيراتفيحقوقالملكية،قائمةالتدفقاتالنقدية والملاحظات .

[1]-المرجع السابق,ص (192).

[2] – المرجع السابق ,ص (192).

[3]– خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ،إثراء لنشر والتوزيع مكتبةالشارقة ،عمان , طبعة (1)،2008، ص(972).

الفرع الثاني:المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)ضرائب الدحل

أولا: هدف المعيار:يهدف هذا المعيار "ضرائب الدخل" إلى شرح وتوضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل وبالتحديد يوضح المعيار كيفية تحديد واحتساب مقدار ضريبة الدخل مستحقة الدفع عن الفترة الحسابية ومقدار ضريبة الدخل المؤجلة ، كما يوضح كيفية التعامل مع الاختلافات بين الدخل المحاسبي المعد وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والدخل الخاضع للضريبة ، ويعالج المعيار الاختلافات الدائمة المؤقتة بينهما.[1]

ثانيا: **نطاقه**: يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة [2],كما تشمل ضرائب الدخل ضرائب أخرى مثل الضرائب المحتجزة الواجب دفعها من قبل المنشآت التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة عند قيامها بتوزيعات الأرباح للمنشأة الأم.[3]

ثالثا:التعريفات و المصطلحات الواردة في المعيار

- الربحالضريبي: هو صافي الربح أو الخسارة لفترة إعداد التقرير قبل خصم مصروف الضرائب.
- الفروق المؤقتة القابلة للخصم: وهي تلك الفروق التي ينتج عنها مبالغ يتم اقتطاعها عند تحديد الربح الخاضع للضريبة وذلك بتحميل هذه المبالغ على الأصول أو الخصوم التي تستقر أو تسترد فيما بعد.
- أصل الضريبة المؤجلة : هي مبالغ ضرائب الدخل المدفوعة مسبقا للسلطات الضريبة ومن المتوقع إستردادها للفترات اللاحقة.
- الوعاء الضريبي: هي المبالغ المنسوبةإلى أصل أو للالتزام المحدد بواسطة السلطات الضريبية لتحديد الربح الضريبي.[4]

الفرع الثالث:معيار المحاسبة الدولي رقم 27 القوائم المالية الموحدة و المنفصلة

يتناول هذا المعيار إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة وشركاتها التابعة وكذلك إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركة القابضة التي تسيطر على شركاتهاالتابعة ,أو لديها شركات زميلة أو مشاريع مشتركة كما أن الإطار العام لإعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ويتضمن أن يتم عرض البيانات المالية على أساس جوهرها الاقتصادي وليس شكلها القانوني وهذا ما ورد في خاصية "الجوهر فوق الشكل" [5].

---

[1]– محمد ابو نصار ،جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره ص(213).

[2]–حسين القاضي،مامون حمدان،المحاسبة الدولية ومعاييرها،دار ثقافة للنشر والتوزيع, عمان ,طبعة ،2011،ص(123).

[3]– محمد ابو نصار ،جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره ص(214).

[4]– طارق عبد العال حماد،موسوعة معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية،الدار الجامعية،ج3،طبعة.2004،ص(53).

[5]– محمد ابو ناصر, وجمعة حميدات , مرجع سبق ذكره . ص (426).

أولا:هـــدف المعيار (IAS(27: يهدف المعيار إلى تعزيز أهمية و موثوقية وإمكانية مقارنة المعلومات التي توفرها الشركة الأم في قوائمها المالية المنفصلة والقوائم المالية الموحدة لمجموعة من الشركات التي تقع تحت سيطرتها ، كما يهدف المعيار الى تحديد: [1]

- الظروف التي يجب على الشركة قيمها توحيد القوائم المالية للشركة التابعة .
- محاسبة التغيرات في مستوى حصة الملكية في الشركة التابعة .
- محاسبة فقد السيطرة على الشركة التابعة .
- المعلومات التي يجب على الشركة الإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة العلاقة بين الشركة الأم وشركائها التابعة.

ثانيا: نـــطاقه:يتم تطبيق متطلبات المعيار عند إعداد وعرض القوائمالماليةالمجمعة لمجموعة من الشركات التي تقع تحت سيطرة الشركة أم تسمى الشركة القابضة ،كما يخضع لمتطلبات هذا المعيار المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة أو في الشركات التي تخضع لسيطرة مشتركة أو في الشركات الشقيقة في حالة اختيار الشركة لعرض قوائم مالية مستقلة في حين انه لا يخضع لمتطلبات هذا المعيار طرق المحاسبة عن عمليات اندماج الأعمال أو أثرها على عمليات الاندماج بما في ذلك الشهرة الناشئة عن ذلك ، حيث أنها تخضع لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (03) اندماج الأعمال .[2]

ومن أهم المصطلحات الرئيسية للمعيار (27), ما يلي [3]:

- القوائم المالية الموحدة : القوائم المالية لمجموعة تقوم بالعرض وكأنها منشأة اقتصادية واحدة.
- الشركة التابعة:منشاة بما في ذلك المنشأة غير المساهمة مثل شركة التضامن والتي يتم السيطرة عليها من قبل شركة أخرى (تعرف بالشركة الأم) .
- السيطرة:(CONTROL) القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة للحصول على منافع من نشاطاتها,ويستدل ذلك بامتلاك منشأة لأكثر من 50%من أسهم منشأة أخرى،حيث يؤدي ذلك إلى السيطرة عليها.

[1]- محمد عبد الحميد محمد عطية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع .الجزء الاول ,طبعة 2014ص (705).

[2]- المرجع السابق , ص (705).

[3]-خالد جمال الجعارات، مرجع سق ذكره. ص(254).

الفرع الرابع:المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)الأدوات الماليةالاعتراف والقياس

يتناول هذا المعيار الأدوات المالية الاعتراف والقياس،المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وقد جاء استكمالا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32)المتعلق بعرض الأدوات المالية .

أولا:هدف المعيار: يهدف المعيار إلى وضع أسس الاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية،والمطلوبات المالية المتعلقة بشراء وبيع أصول أو بنود غير مالية مثل عقود شراء النفط والذهب،ويبين المعيار كذلك كيفية تصنيف الأصول والمطلوبات المالية ومتى يتم الغاء الاعتراف بها ،والمعالجة المحاسبية لانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط[1].

ثانيا:مجال تطبيق المعيار:ينبغي أن تطبق كافة المؤسسات هذا المعيار على جميع الأدوات المالية باستثناء:[2]

- تلك الحصص في الشركات التابعة أو الحليفة أو المؤسسات المشترك التي تتم محاسبتها بموجب المعيار المحاسبي (27)الذي يتناول القوائم المالية الموحدة محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة،والمعيار المحاسبي الدولي(28)لذي يتناول محاسبة الاستثمارات في الشركات الحليفة(31)الذي يتناول تقديم التقارير المالية حول الحصص في المؤسسات المشتركة.
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر عقودالإيجار-تمويل.
- أصولأوإلتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر منافع الموظفين.
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين،إلاأن هذا المعيار ينطبق على المشتقات المدمجة في عقود التأمين.
- أدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المؤسسة المقدمة للتقارير بما في ذلك الخيارات والضمانات والأدوات المالية الأخرى المصنفة كحقوق مساهمين للمؤسسة المقدمة للتقارير على انه يطلب من حامل هذه الأدوات تطبيق هذا المعيار على هذه الأدوات .
- عقود الضمان المالية بما في ذلك خطابات الاعتماد التي تنص على إجراء دفعات إذا لم يقم المدين بالدفع عند الاستحقاق.

[1]- محمد ابو نصار ،جمعة حميدات ,مرجع سبق ذكره ،ص(633).

[2]-شعيب شنوف،مرجع سبق ذكره . الجزء(2)،ص(223.224.225).

خلاصة الفصل :

يعد معيار المحاسبة الدولي رقم (21)أحد أصعب المشاكل التي تواجه المحاسبين في الحياة العملية وهي مشكلة المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة القوائم المالية للشركة بعملة التقرير،ويعتبر المعيار انعكاسا للممارسة العملية للمحاسبة المالية،وتنعكس أهمية هذا المعيار على الدور الايجابي للمعاملات التي تتم بعملة أجنبية نتيجة لطلب الكثير من أصحاب المصلحة الشركات ،وكذلك لما لهذه الممارسة من دور فعال في تزويدهم بالمعلومات المالية التي تساهم في اتحاد القرارات المالية .

وترجع أهمية إصدار هذا المعيار إلى تدبدب أسعار صرف العملات الأجنبية على المستوى الدولي ،كما ان التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات وظهور المعلومات وإمكانية عقد الصفقات بين المتعاملين سواء كانوا أفراد وشركات من خلال شبكة المعلومات

ولمعرفة الأثر الذي يحدثه إتباع أو اعتماد هذا المعيار المحاسبي الدولي كان لزاما علينا دراسة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير ذات المسؤولية المحدودة بالوادي ،والذي سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني :

معالجة النظام المحاسبي المالي للمعاملات بالعملة الاجنبية

تمهيد :

شهد العالم تطورات اقتصادية متلاحقة خلال الربع الأخير من القرن الحالي كان لها انعكاسات واضحة على البيئة الاقتصادية التي تضمها والممارسات المحاسبية ،ومن خلال العديد من التفاعلات والتبادلات التي حدثت ولازالت في مختلف الميادين وأدى ذلك إلى ظهور العديد من المشاكل والصعوبات مما استلزم الدول الاهتمام بالمحاسبة فكان على منظوري المحاسبة وضع أسس وقواعد تحكم العمل المحاسبي .

ومنذ استقلال الجزائر شهد مجال المحاسبة العديد من التغيرات بغية مواكبة التطورات الداخلية والخارجية على السواء،و تبني النظام المحاسبي المالي بحيث طبق هذا النظام في الفاتح من جانفي2010.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى معالجة النظام المحاسبي المالي للمعاملات بالعملة الاجنبية,الذي يعرض علينا النظام المحاسبي المالي وما يحمله في طياته وكذا مساره بالنسبة للعملات الأجنبية ،وفي الأخير تقديم دراسة حالة عن موضوع الدراسة.

بعدها سنعالج هذاوفق ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني:المعالجة المحاسبية للتعاملات بالعملة الأجنبية وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: معالجة النظام المحاسبي المالي للعملات الأجنبية مع مقاربتها بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 21 – دراسة حالة تطبيقية, SARL MAG France.

المبحث الأول : تقديم النظام المحاسبي المالي

نتج النظام المحاسبي المالي عن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال المحاسبي المالي ،الذي استمدت مبادئه وقواعده من المعايير المحاسبية الدولية ،وهو حاليا يتم تطبيقه من طرف المؤسسات الجزائرية .

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي واهم المبادئ والفروض والخصائص النوعية للمعلومات المالية، واهم خصوصياته وأهميته وأهدافه ودوافع تبنيه.

المطلب الأول :الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

قدم النظام المحاسبي المالي إطار مفاهيمي بين مختلف المفاهيم الضمنية لتحضير وتقديم القوائم المالية،حيث يقسم الإطار المفاهيمي إلى:[1]

الفرع الأول :مفهوم النظام المحاسبي المالي :عرف القانون 07- 11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر2007 النظام المحاسبي في المادة (03) منه ،وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ،وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها ،وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته،ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"

الفرع الثاني : مجال النظام المحاسبي المالي (SCF):لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد (2 ،4،5) من القانون(07-11) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية ،مع مراعاة الأحكام الخاصة بها ،والمعنيون بمسك المحاسبة هم :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية ،إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أوتنظيمي ،ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

[1]- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,العدد74الصادر, بتاريخ25نوفمبر2007المادة03.ص(03)

المطلب الثاني :المبادئ الأساسية المحاسبية حسب(SCF)

يتضمن هذا الإطار مبادئ محاسبية أساسية تعتبر ركيزة لكل مرجع محاسبي ،والتي يمكن تقسيمها إلى:

الفرع الأول : الفرضيات الأساسية للقوائم المالية

أولا:**استمرارية الاستغلال** :يتم إعداد البيانات المحاسبية بافتراض أن المشروع مستمر في المستقبل المنظور،على أن يتم الإفصاح في الحالاتالمغايرة لهذا الافتراض .

ثانيا:**محاسبة التعهد** :بحيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية .[1]

الفرع الثاني :الخصائص النوعية للمعلومة المالية:تتمثل الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ،هناك أربعة خصائص نوعية أساسية هي :[2]

أولا:**القابلية للفهم**:تعني هذه الخاصية انه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف زمني سريع نسبيا .

ثانيا:**الملاءمة** :يقصد بملاءمة المعلومة المالية بأنها تؤثر على القرارات التي تتخذ من طرف المسيرين ، إذ تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية ، كما أن المعلومة تؤكد أو تصحح التقييمات السابقة . عادة ما تكون "ملائمة المعلومات المالية " مرتبطة بطبيعتها ،وأهميتها النسبية.

ثالثا:**الموثوقية** :تكون المعلومة موثوقة حينما لا تحتوي على خطا أو تحيز . تندرج ضمن هذه الخاصية أربع 4 خصائص أخرى وهي :

- التمثيل الصادق للمعلومة المالية .
- الواقع الاقتصادي يطغى على الواقع القانوني .
- الحيادية : يتم إعداد الوثائق المالية بكل موضوعية .
- الحيطة والحذر : الهدف من هذه الخاصية هو عدم المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات والتخفيض في تقييم الخصوم والتكاليف .

رابعا: **القابلية للمقارنة** :يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا قادرين على إجراء مقارنة من حيث الزمن وأخرى من حيث الحجم.و تعني المقارنة من حيث الزمن دراسة القوائم المالية المتتالية لنفس المؤسسة، بينما يقصد

[1]– لخضر علاوي, نظام المحاسبة المالية , سير الحسابات وتطبيقاتها , متيجة للطباعة , الجزائر , طبعة2010 ,ص(13).

[2]- جمال لعشيشي , محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد, متيجة للطباعة ,براقي (الجزائر),طبعة2010.ص (14.13)

بالمقارنة من حيث الحجم، اخذ مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع وبحجم متقارب ثم مقارنتها, من اجل أن تكون المعلومة المالية مفيدة، وحتى تتسم بالنوعية كما يتبناها الإطار المفاهيمي، يجب الامتثال للقيود الثلاث الآتية :

- السرعة في تحضير المعلومات.
- مراعاة الفارق الناتج من العنصرين: عنصر التكلفة وعنصر العائد.
- الموازنة بين مختلف الخصائص النوعية أي منح الاهتمام لكل خاصية دون تهميش أو تجاهل لخاصية ما.

الفرع الثالث: المبادئ المحاسبية

أولا: مبدأ التكلفة التاريخية: يعني أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية التي استخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فان التكلفة تفيد في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق قد يحدث في قيمة تلك المعاملة. ولاشك أن التمسك بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية يرجع إلى سهولة التحقق من تلك القيم واستنادها إلى أسس موضوعة.وهناك اتفاق عام بين مستخدمي ومعدي القوائم المالية على أهمية وضرورة استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل المعاملات المالية في الدفاتر وبالتالي استخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية.

ثانيا-مبدأ المقابلة: نتيجة لتقسيم حياة المنشاة إلى فترات دورية فان الأمر يتطلب لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية ان يحمل إيراد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف. وهذا ما يعرف بمبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف، وهو من المبادئ المحاسبية الهامة والتي تعتمد عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتائج الأعمال في نهاية الفترة.

ثالثا:مبدأ التحقق (الاعتراف بالإيراد): يعني هذا المبدأ أن المنشاة لا تعترف بالإيراد وتسجله في دفاترها إلا بعد تحققه فعلا، ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند حدوث واقعة البيع ويتم ذلك عند تسليم السلعة المباعة أو تقديم الخدمة، حيث انه عند هذه النقطة تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد. [1]

رابعا:مبدأ الاستحقاق: يعني هذا المبدأ انه عند قياس صافي الدخل الخاص بالفترة،فإن الإيرادات التي تؤخذ في الاعتبار هي تلكالإيرادات التي تخص الفترة سواء حصلت أو لم تحصل، كما أن المصروفات التي تؤخذ في الاعتبار

[1]– هاني عاطف ,محاسبة شركات السياحة , دار الكتب والوثائق القومية ,إدارة الايداع القانوني, مصر , طبعة2016, ص (9.8).

هي تلك المصروفات التي تخص الفترة سواء سددت أم لم تسدد.وهذا يعني أن تتم المحاسبة عن العمليات المالية بصرف النظر عن اقترانها بالتدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة.

خامسا:**مبدأ الوحدة النقدية:** يعني هذا المبدأ انه عند قياس صافي الدخل الخاص بالفترة، فان الإيرادات التي تؤخذ في الاعتبار هي تلك الإيرادات التي حصلت فعلا والمدفوعات التي دفعت فعلا.

سادسا:**مبدأالإفصاح:** ويعني هذا المبدأ انه عند إعداد القوائم المالية يجب أن يكون هناك علانية تامة، بحيث لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تضر بالمستفيدين من هذه القوائم، أو قد تساهم في اتخاذ قرار معين.

ويجب على المحاسبأن يلتزم جانب الحياد عند إعداد هذه القوائم وذلك بالإفصاح التام عن جميع المعلومات بغض النظر عن مدى تأثيرها على هذه القوائم.

سابعا:**مبدأ الثبات (التجانس)**:ويعني هذا المبدأ انه عند قيام المنشاة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فانه يجب أن لا يغير من فترة لأخرى. ويعد مبدأ الثبات مبدأ هاما لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل.

ثامنا:**مبدأ التحفظ(الحيطة والحذر)**:في الكثير من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحدي الدخل، تكون هناك عدة قيم تمثل بدائل في مجال التقييم. وفي هذه الحالة فان المحاسب يختار البديل الذي يترتب عليه عدم زيادة قيمة الدخل وبالتالي عدم زيادة قيم عناصر الأصول بقائمة المركز المالي. وهذا المفهوم يعد تطبيقا لقاعدة الحيطة والحذر بمعنى عدم اخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إلا عند تحققها فعلا.

المطلب الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي المالي ودوافع تبنيه

الفرع الأول:خصوصيات النظام المحاسبي المالي:مايميز النظام المحاسبي مايلي:[1]

- طرق جديدة لتقييم الأصول والخصوم: القيمة العادلة.
- مفاهيم جديدة للأعباء والنواتج أو الإيرادات: تغير طرق الاهتلاك والمؤونات مثلا.
- إضفاء الصبغة المالية على المحاسبة؛وهذا مايظهر خاصة في مخرجات النظام (شكل تقديم القوائم المالية).
- التخلي عن قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

الفرع الثاني: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي:تعتبر النقائص التي في المخطط الوطني المحاسبي احد الأسباب الرئيسية التي دفعت بالتحول نحو النظام المحاسبي المالي حيث يأتي المخطط الوطني المحاسبي ثلاثون سنة دون تغيير أو تعديل ،وهذا مخالف لمعيار مدة تعديل النظام المحاسبي المتعارف عليه وهو عشر سنوات ،مما جعل

[1]- بن ربيعة حنيفة ,الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية(IAS/IFRS) ,الجزءالأول,دارهومةبالجزائر,2010, ص (23)

المخطط الوطني المحاسبي غير قادر على معالجة بعض الحقائق الاقتصادية الجديدة ،بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب ودوافع أخرى داخلية دفعت بالتحول نحو النظام المحاسبي المالي وهي :[1]

-الصعوبات الكبيرة في تقييم المؤسسات لأجل خصصتها .

-المعلومات المضللة التي كان يتم الإفصاح عنها عن طريق المخطط الوطني المحاسبي لكثير من المؤسسات.

-إلزام المؤسسات بتطبيق طرق محاسبية رغم عدم تماشيها مع واقعها الاقتصادي .

-ضعف أدوات القياس المعتمدة من قبل المخطط الوطني المحاسبي .

-غياب صنف المحاسبة التحليلية وعدم إجبارية المؤسسات على استعمالها رغم كونها أداه فعالة في التسيير.

أما الأسباب والدوافع الخارجية فتتمثل في الآتي:

-إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة التغييرات التي حدثت في الساحة الاقتصادية للبلاد كالتوجه نحو اقتصاد السوق ،والشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،والتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

-إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية ،في ظل انفتاح على الأسواق الخارجية ودخول الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسعار وإنشاء البورصة .

-توحيد القوائم المالية ونوعيتها .

-إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية ،وذلك من اجل ربط الجزائر بالممارسة المحاسبية الدولية .

المطلب الرابع:أهمية النظام المحاسبي المالي وأهدافه

سنتطرق فيما يلي إلى أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي:

الفرع الأول:أهمية النظام المحاسبي المالي:من اجل الدخول في الاقتصاد الدولي والاندماج فيه وضمان حرية التجارة الدولية باتت الأهمية واضحة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر والتي يمكن إبرازها فيما يلي:[2]

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية كما يسمح بالمقارنة.
- النظام المحاسبي أتى لسد الثغرات في القانون التجاري ومنع الممارسات الغير شرعية ولترسيخ أسس التسيير الشفاف.
- يشجع الاستثمار الأجنبي نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.

[1]- بن حركو غنية ,النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ,- دراسة مقارنة – مجلة دراسات اقتصادية , العدد رقم 04, المجلد 1 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري –الجزائر ,جوان 2017, ص (107.108)

[2]- سهام مهيري , أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية , مذكرة لاستكمال شهادة ماستر,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير،تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ،قسم العلوم التجارية ،جامعة قصدي مرباح ورقلة ,(2014/2013),ص (7).

- خلق انسجام بين النظام المحاسبي الجزائري والأنظمة المحاسبية الدولية.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول سيولة الخزينة وجدول حركات رؤوس الأموال بالإضافة إلى جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي:يتمثل الهدف الرئيسي للمحاسبة في استخدام البيانات والمعلومات المالية بعد تحليلها وتفسيرها بما يسمح باستنتاج الوقائع التي تحدث في المنشاة بهدف رسم سياساتها في المستقبل وذلك من خلال:[1]

أ- تسجيل المعاملات المالية الناتجة عن قيام المنشاة بأنشطتها سواء كانت لإنتاج سلعة أو لتقديم خدمة أو شراء بضاعة أو بيعها.

ب-تبويب المعاملات المالية حيث يتم تجميع الحسابات في مجموعة واحدة بما يسهل معه توحيد المركز المالي للمنشاة في تعاملها مع الغير.

ج- تحديد نتائج أعمال المنشاة من ربح أو خسارة خلال الفترة المالية وإظهار المركز المالي للمنشاة في نهاية الفترة المالية ويقصد بذلك بيان ما للمنشاة وما عليها في لحظة معينة.

[1]- حسام الدين حسام , مبادئ المحاسبة المالية , مطبعة نانسيد مياط, الاسكندرية , طبعة (2005/2004.),ص (7).

المبحث الثاني :المعالجة المحاسبية للتعاملات بالعملة الاجنبية وفقا للنظام المحاسبي المالي

لقد تم إعداد النظام المحاسبي المالي وفقا لمبادئ ومناهج المحاسبة المالية المعمول بها عالميا, مستنبطا من معايير المحاسبة الدولية ,وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة ,وسدا للعجز والثغرات المحاسبية في المخطط الوطني المحاسبي .

المطلب الأول : المعاملات المنجزة بالعملات الاجنبية وفقا للنظام المحاسبي المالي

لقد ورد موضوع التعاملات بالعملات الأجنبية وفقا للنظام المحاسبي المالي في القسم السابع من الفصل الثالث للباب الأول تحت عنوان " العمليات المنجزة بالعملات الاجنبية " ,وذلك ضمن القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 ,الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها .

الفرع الاول: التقييم عند الدخول إلى الذمة

تمت معالجة كيفية التقييم في هذه الحالة من خلال المادتين (137-1) و (137-2) من النظام المحاسبي المالي كما يلي :

أ- **المادة (137-1)** [1] : " تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة الى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها إلى العملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم اتمام المعاملة . ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال الاصول "

ب- **المادة (137-2)** [2] : " تحول الحسابات الدائنة والديون المحررة للعملات الاجنبية إلى العملة الوطنية على اساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الاطراف على العملية إذا تعلق الامر بمعاملات تجارية, وفي تاريخ وضع العملات الاجنبية تحت التصرف إذا كان المقصود هو عبارة عن عمليات مالية "

أولا: التسجيل الأولي: ويقصد المعاملات بإحدى العملات الأجنبية تلك المعاملات التي قد يكون تم إبرامها بإحدى العملات الاجنبية أو تتطلب السداد بإحدى العملات الاجنبية , ومن أهم تلك المعاملات نذكر[3]:

- عملية اقتراض أو اقراض أموال بقيمة نقدية محددة بإحدى العملات الاجنبية .

---

[1]- المادة (137-1): القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية(2008) الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها , الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 49 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 ص (20).

[2]- المادة (137-2): القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية(2008) .مرجع سبق ذكره, ص (20).

[3]-, ناصر نور الدين وآخرون . معايير المحاسبة المالية . دار التعليم الجامعي . الاسكندرية . طبعة 2015. ص(306) .

- عملية التعاقد بإحدى العملات الاجنبية (ولم يتم تنفيذ هذا التعاقد بعد).
- عمليات اقتناء او استبعاد أصول أو إنشاء أو سداد إلتزامات محددة بإحدى العملات الاجنبية .

ويتم اثبات تلك المعاملات بإحدى العملات الاجنبية وفقا للمعايير عند الاعتراف الاولي بحدوث المعاملة باستخدام عملة القيد الوطنية من خلال استخدام سعر الصرف في تاريخ حدوث المعاملة .

ثانيا: التسجيل عند تاريخ الغلق: بالنسبة لأسس تقيم المعاملات بإحدى العملات الاجنبية عند انهاء القوائم المالية يمكن ان نلاحظ التالي:[1]

- يتم تقييم البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الاقفال .
- تثبيت البنود ذات الطبيعة غير النقدية (التي سبق اثباتها بتكلفتها التاريخية) باستخدام سعر الصر التاريخي في تاريخ المعاملة
- تثبيت البنود ذات الطبيعة غير النقدية (والتي سبق تسجيلها بالقيمة العادلة) باستخدام اسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيمة العادلة لتلك البنود .

ثالثا: الاعتراف بفروقات أسعار الصرف : معالجة الحسابات الدائنة (أو الديون) خلال نفس الدورة التي تمت فيها العملية:

تم التطرق لهذا الموضوع في النظام المحاسبي المالي من خلال **المادة (137-3)** والتي تنص على ما يلي :[2]

" عندما يتم نشوء وتسوية حسابات دائنة أو ديون في السنة المالية نفسها فإن الفوارق المثبتة قياسا إلى قيم الدخول , بسبب تقلبات سعر الصرف تشكل خسائر أو أرباحا في الصرف يجب تسجيلها حسب الحالة في الأعباء المالية أو في المنتوجات للسنة المالية "

التسوية لا تتم خلال نفس الدورة التي تمت فيها العملية : في حالة غياب التسوية عند الجرد ,فالحسابات الدائنة (أو المدينة) تشكل دائما جزء من الخدمة المالية للمؤسسة , فإن فرق الصرف يسجل في الأعباء أو النواتج المالية ,وذلك حسب ما جاء في **المادة (4/137)** [3]:

" إذا بقيت عناصر نقدية (الخزينة وعناصر أصول وخصوم الواجب استلامها أو دفعها بالنسبة إلى مبالغ من السيولة النقدية محددة أو غير قابلة للتحديد) محررة بالعملات الاجنبية في الميزانية حتى اقفال السنة المالية فإن تسجيلها الأولي يصحح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ .

---

[1] – المرجع السابق , ص (307).

[2] - المادة (137-3): القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية(2008) .مرجع سبق ذكره. ص (20).

[3] - المادة (4/137): القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية(2008) .مرجع سبق ذكره. ص (21).

الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات (التكاليف التاريخية) وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ الجرد ترفع أو تنقص المبالغ الاصلية. وهذه الفوارق تشكل أعباء مالية أو منتوجات مالية للسنة المالية "

الفرع الثاني : تغطية مخاطر الصرف وآثارها المحاسبية

أولا: تقنيات التغطية : المنشأة المعرضة لخطر الصرف تستطيع اتخاذ قرار التغطية وذلك من خلال قيامها بعملية لأجل بنفس المبلغ وفي اتجاه معاكس لدى الغير , تستطيع كذلك اللجوء إلى النواتج المشتقة , خاصة الخيارات على العملات وعمليات المبادلة .[1]

ثانيا: الآثار المحاسبية لعمليات التغطية : يتم تعديل حسابات الميزانية تبعا لظروف إلغاء خذر الصرف كليا أو جزئيا ,وهي في الحلات الآتية :

حسب **المادة (137- 5)** فإنه:[2] " إذا كانت العملية المعالجة بالعملة الصعبة منسقة من طرف الكيان بعملية متماثلة موجهة لتغطية تبعات تقلبات الصرف .وتدعى عملية تغطية الصرف فإن أرباح أو خسائر الصرف لا تسجل في حساب النتائج إلا بما يناسب الخطر غير المشمول للتغطية . وعندما تحدث ظروف تلغي كل أو جزء من خطر الخسارة في الصرف , تصحح الحسابات المعنية في الميزانية تبعا لذلك ".

وكذلك حسب **المادة (126- 2)** [3]:" أنه عندما يكون قرض بالعملة الصعبة ,فإن فوارق الصرف الناتجة عن القرض بالعملات الاجنبية تدرج في تكاليف القرض إذا كانت مماثلة لتكاليف الفوائد "

1- **المبدأ العام** :المبدأ العام أنه يجب أن نقوم بتعديل المخصصات إذا كانت الظروف تلغي أو تخفض من خطر الصرف ,حيث يلغى الخطر نهائيا إذا كانت التغطية تحدد بشكل نهائي سعر الصرف الذي به سيتم تسوية الدين. في هذه الحالة , لم يعد الخطر موجود وزال عدم التأكد ,فالتغطية حولت الديون من عملة أجنبية إلى عملة وطنية. كما يخفض الخطر إذا كانت الخسارة الممكنة محددة بمبلغ أقل من المبلغ في حالة غياب التغطية . خيار الصرف يسمح بتحديد خطر الخسارة .[4]

2- **حالات تعديل مخصصات أخطار الصرف** : لم ينص النظام المحاسبي المالي الجديد على كيفية تعديل مخصصات خطر الصرف بشكل واضح ,لكن يمكننا استنتاج ذلك من خلال **المادتين (126- 2) و(137- 5)**,

---

[1]- هوام جمعة ,المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير والمحاسبية الدولية IAS/IFRS ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر طبعة 2010 ص(203) .

[2]- المادة (137-5): القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية(2008) .مرجع سبق ذكره. ص (21).

[3]- المادة (126- 2): القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية(2008) .مرجع سبق ذكره. ص (14).

[4]- هوام جمعة , مرجع سبق ذكره ,ص(204).

حيث أشارت الأولى إلى معالجة فوارق الصرف الناتج عن القروض بالعملات الاجنبية على أنها مماثلة إلى تكاليف القرض ,أما المادة الثانية فإن تعديل المخصص يعتبر إجباري بالنسبة لعمليات منسقة لتغطية سعر الصرف .[1]

3- **عمليات منسقة لتغطية الصرف** : يجب تمييز التغطيات التي تحدد بشكل نهائي السعر الجاري للعملات (مثلا مشتريات أو مبيعات لأجل للعملات الصعبة) , عن الاستحقاقات الأجنبية الأخرى (مثلا خيارات الصرف). ويمكن التمييز بين حالتين هما :

في الحالة الاولى : تختفي عدم التأكد نهائيا , فقيمة الديون بالعملات الاجنبية معروفة عند الاستحقاق ,وتمت عملية تحويل الديون من العملات الاجنبية إلى العملات الوطنية .

تاريخ التغطية على أية حال له أثر على المعالجة المحاسبية الواجب القيام بها :

- إذا تم إنشاء التغطية قبل العملية ,فإن الديون تسجل بالسعر المحدد من قبل الأداة .
- إذا لا يوجد هناك فروق تحويل , ولا مخصص يسجل , النتيجة المالية لم تتأثر
- إذا تم أخذ التغطية بعد العملية ,ما دامت لم تتم , فإن فروق التحويل والمخصصات تسجل محاسبيا , وعند تحقق التغطية ,يتم تحويل الديون بسعر التغطية , تسجل الفروق بين القيمة الاصلية للديون وقيمتها بسعر التغطية في النتيجة المالية باستعمال حسابات(766) مكاسب الصرف أو(666) خسائر الصرف ,وبالتالي يتم استرجاع المخصصات المحتملة .

في الحالة الثانية : معدل تحويل الديون بالعملات الأجنبية المطبق عند الاستحقاق هو غير معروف فقد يخفض خطر الخسارة بواسطة التغطية المستعملة , ويتم تثبيت فروق التحويل المتعلقة بالديون بالعملات الصعبة كاملة. بالمقابل يتم تعديل مخصص خسارة الصرف (تخفيض) .[2]

الفرع الثالث : معالجة فوارق الصرف نتيجة الاستثمار الصافي في المؤسسات الأجنبية

تمت معالجة هذا الموضوع في النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال **المادة (137- 6)** كما يلي :[3]

" تسجيل فوارق الصرف المتعلقة بعنصر نقدي ,هو في جوهره جزء مكمل من الاستثمار الصافي لكيان ما في كيان اجنبي ,في رؤوس الأموال الخاصة للكشوف المالية المتعلقة بالكيان إلى حين خروج هذا الاستثمار الصافي وهو التاريخ الذي تدرج فيه تلك الفوارق في الحسابات كمنتوجات او أعباء .

فالعنصر النقدي مثل حساب دائن أو حساب مدين حيال كيان أجنبي , وليس دين زبون دائن له أو دين مورد

[1]- المرجع السابق ,ص (204).

[2]- المرجع السابق,ص (204).

[3]- المادة (137-6): القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية(2008) .مرجع سبق ذكره. ص (21).

مستحق له ,يشكل في جوهره استثمارا صافيا للكيان في ذلك الكيان الأجنبي حينما لا يكون تسديد ذلك الحساب الدائن او الحساب المدين لا مخططا له ولا محتملا في مستقبل متوقع .

على ان هذا الحساب الدائن أو الحساب المدين إذا كان محررا بعملة أجنبية تختلف عن العملة السائدة لدى كل من الكيانين المعنيين ,فإن الفوارق تسجل كنتيجة ."

الفرع الرابع : معالجة فوارق الصرف نتيجة الاستثمار الصافي في المؤسسات التابعة

تم معالجة هذا الموضوع في النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال **المادة (137- 7)** كما يلي :[1]

" تسجل فوارق التحويل المرتبطة بتغيرات سعر الصرف بشأن الاستثمار الصافي لكيان ما في إحدى مؤسساته الواقعة في الخارج وتعد مستقلة عنه في مجال التسيير المالي والاستغلال (تسجل) مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة تحت فصل – فارق التحويل – دون أن يدرج في حساب النتائج"

الفرع الخامس : المعلومات الواجب إدراجها في ملحق الكشوف المالية [2]

على المؤسسات تقديم معلومات شاملة حول طريقة وأسباب تغيير التقديرات المحاسبية وتأثيرها على الوضعية الحالية والمستقبلية للمؤسسة .

أ- إذا تعلق الامر بتغيير في الطرق المحاسبية أوجب على المؤسسة تقديم معلومات حول :

- طبيعة وأسباب التغيير .
- مبلغ التغيير للفترة الحالية والسابقة إن أمكن .

ب- إذا تعلق الأمر بتصحيحات الاخطاء والنسيان تقدم المؤسسة المعلومات الشاملة حول حدوث الخطأ ومدى تأثير تصحيحه على الكشوف المالية .

المطلب الثاني : ترجمة القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي

لقد ورد موضوع ترجمة القوائم المالية الأجنبية وفقا للنظام المحاسبي المالي في القسم الثاني من الفصل الثالث تحت عنوان " الإدماج – تجميع الحسابات – " ومن خلال **المادة (132- 8)** التي نصت على ما يلي : [3]

" يتم تحويل الكشوف المالية للكيانات الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الطريقة الآتية :

- تحول الأصول والخصوم على أساس سعر الإقفال .

[1]- المادة (137-7): القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية(2008) .مرجع سبق ذكره. ص (21).

[2]- لخضر علاوي. مرجع سبق ذكره . ص (162).

[3]- المادة (132- 8): القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية(2008) .مرجع سبق ذكره. ص (16).

- تحول المنتوجات والأعباء حسب سعر الصرف في تاريخ إجراء التحويلات ,غير انه لأسباب عملية ,يرخص باستعمال سعر صرف متوسط أو مقرب .
- تسجيل فوارق الصرف التي تنتج عن هذه المعالجات في رؤوس الأمر الخاصة المدمجة إلى حين خروج الاستثمار الصافي "

المبحث الثالث :معالجة النظام المحاسبي المالي للعملات الأجنبية مع مقاربته بالمعيار المحاسبي الدولي رقم21 – دراسةحالة تطبيقية SARL MAG France.

في هذا المبحث سوف يتم إسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي بغرض إثراء الجانب النظري، وذلك بدراسة حالة مؤسسة خاصة تتمثل في مؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير(ش.م.ق.إ.ت.ذ.م.م)بالوادي والتي تم اختيارها لزيادة التوضيح ومن حيث أن المؤسسة لديها معاملات بالعملات الأجنبية من خلال عملياتها التجارية الخارجية في شكل استيراد للمواد .

المطلب الأول:تقديم المؤسسة

الفرع الأول :نبذة تاريخية حول المؤسسة

نشأت المؤسسة 12ديسمبر 2005برأس مال قدره20.000.000.00دجوقد تم تحويلها إلى مؤسسة ذات مسؤولية محدودة بعقد توثيقي بتاريخ 11ديسمبر 2005عن مجلس القضاء بسكرة عن مكتب التوثيق للأستاذ عبيد محمد البشير بالوادي،تسمى هذه الشركة بشركة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير ذات المسؤولية محدودة(ش.م.ف.إ.ت.ذ.م.م)ويذكر اسمها بالكامل مع اختصاره في الأخير ،ولابد أن يسبق أو يتبع بعبارة شركة ذات المسؤولية المحدودة مكتوبة بوضوح وبأحرف كاملة مع بيان اشتمالها في جميع العقود والسفاتج والمذكرات ،وبصفة عامة في كل الوثائق الصادرة من الشركة.

حدد مقر الشركة بحي سيدي عبد الله الوادي ،ويمكن لها فتح فروع عبر كامل التراب الوطني من بلديات ودوائر وولايات.

حددت مدة الشركة بتسعة وتسعين سنة(99سنة)ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري،ماعدا في حالتي الحل المسبق أو التمديد المنصوص عليهما في القانون الأساسي[1].

الفرع الثاني:نشاط المؤسسة وتطور رأس مالها

أولا:نشاط المؤسسة :يتمثل موضوع الشركة في عدة مجالات :[2]

1–مجال الخدمات:فندق ومطعم ،فنادق سياحية بدون مطعم ،فنادق الشباب وملاجئ بهدف الربح،استغلال مساحات التخييم ،قرى ومراكز العطل،تجهيز للإيواء الجماعي غير السياحي، مطعم ،فاست فود،مطعم ومقهى (محطات الطرق) ....إلى غيرها من الخدمات المتعددة.

[1]–وثائق مؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير الوادي,2018/05/15 .

[2]- وثائق مؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير الوادي مرجع سبق ذكره .2018/05/15 .

2-مجال الإنتاج الصناعي بما في ذلك التصدير :مؤسسة الترقية العقارية ،مؤسسة دراسات وانجاز كل فروع نشاطات البناء العقاري والري والأشغال العمومية ،مؤسسة حماية واستصلاح الأراضي ،مؤسسة تهيئة المساحات المسقية وتصريف المياه،مؤسسة الأشغال الغابية واستغلال الغابات ،تخزين الحبوب....الخ.

ثانيا:تطور رأس مال المؤسسة:حدد رأس مال الشركة بمبلغ قدره (20.000.000.00دج) عشرين مليون دينار جزائري قسم إلى 2000حصة اجتماعية بقيمة اسمية 10.000دج لكل وحدة سددت قيمتها كاملة ووزعت على الشركاء بنسب مساهمة كل منهم كما يلي:

- للسيد سايح محمود400حصة مرقمة من 01الى400.
- للسيد عفاس محمد400 حصة مرقمة من 401الى 800.
- للسيد عفاس لخضر 400حصة مرقمة 801الى1200.
- للسيد حسونة حسني 400 حصة مرقمة 1201الى 1600.
- للسيد بالأعمى العيد 400 حصة مرقمة من1601 إلى 2000.

جملة حصص الاشتراك المكونة لرأسمال الشركة 2000حصة.

يمكن رفع رأس مال الشركة مرة واحدة أو مرات عديدة سواء برضا الشركاء أو بمقرر من الجمعية العامة غير العادية كما سيأتي بيانه في المادتين 17و18 من القانون الأساسي بجميع الأشكال القانونية أي:

- إحداث حصص جديدة توزيع تمثيلا لتقديمات حصص نقدية أو عينية
- برفع القيم الاسمية للحصص الموجودة
- بإدماج الاحتياطات الناتجة عن الأرباح التي لم توزع

ويمكن للقرار الجماعي المتعلق برفع رأس المال أن ينص على أن هذه الزيادة تكون بإحداث أسهم مزودة بقسط يحدد القانون الأساسي مقداره .

يمكن تخفيض رأس المال عن طريق إنقاص عدد الأسهم أو قيمتها الاسمية دون أن يقل عن مئة ألف (100.000)دينار جزائري ،وإذا ماتحتم تخفيضه إلى ما اقل من مئة ألف يجب أن يكون متبوعا في اجل السنة لإعادته إلى المبلغ المنصوص عليه ما لم تحول الشركة في نفس الأجل إلى شركة من نوع أخر وفقا للمادة 566من القانون التجاري.[1]

[1]- وثائق مؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير ,مرجع سبق ذكره ,2018/05/15 .

المطلب الثاني :تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الفرع الاول :مخطط الهيكل التنظيمي

الشكل (2-1): هيكل مؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير

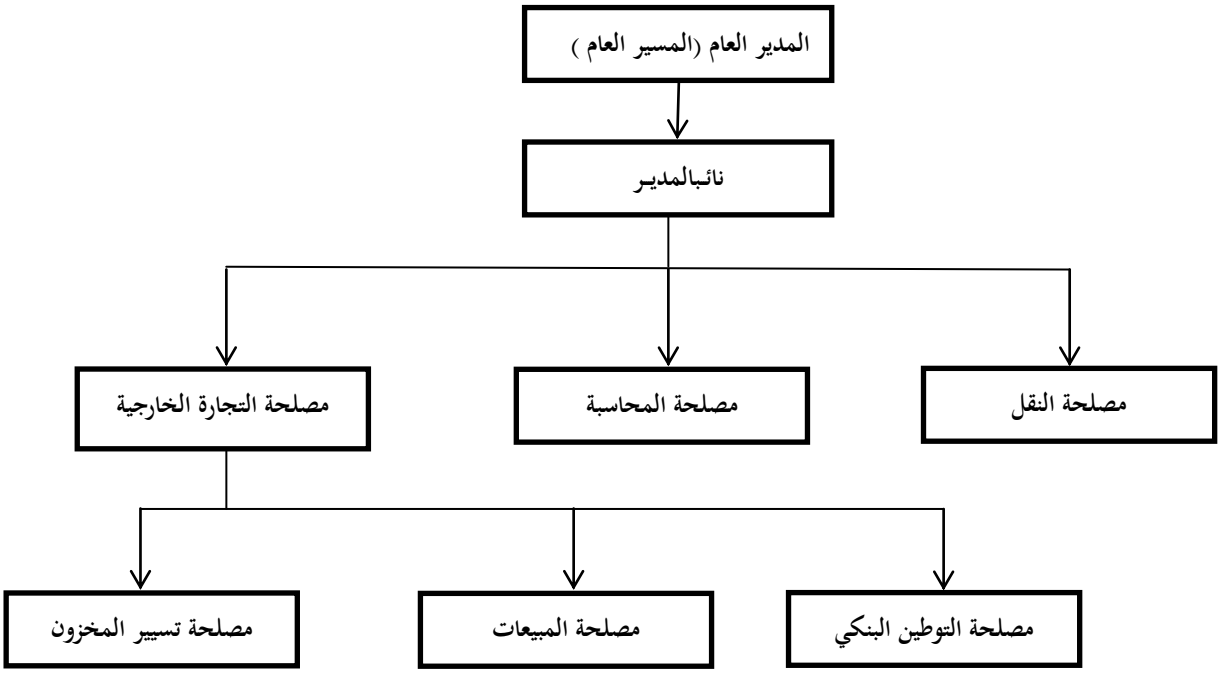

المصدر : شركة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير (ش.ذ.م.م) الودي . الجزائر ,2018.

الفرع الثاني:شرح الهيكل التنظيمي

هو عبارة عن وسيلة أو تقنية تساعد في تقييم العمل وترتيب السلم الإداري من حيث تباين مصالح وأقسام الوحدة. [1]

أولا:المدير العام(مسير الشركة):ويتمثل دوره في الإشراف على الشركة وتسييرها وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام والمحافظة على السير الحسن لها كما يقوم بإمضاء الوثائق الإدارية, وتوقيع الصكوك الخاصة بأموال الشركة, كما يقوم بالعلاقة الخارجية من حضور أي اجتماعات وتفاعلات من ملتقيات وصالونات...الخ.

ثانيا:نائب المدير العام:ودوره يكمن في مساعدة المسير في السهر على السير الحسن للعملية التجارية كما أنه ينوب المسير في حالة غيابه في كل المهام الخاصة به.

ثالثا:المصالح الإدارية: وتنقسم إلى :

1-**مصلحة النقل**:وتتكلف بنقل السلع والمنتجات وتوفير وسائل نقل العمال.

[1] وثائق مؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير ,مرجع سبق ذكره ,2018/05/15 .

2-**مصلحة التجارة الخارجية** : وتنقسم إلى :[1]

أ-مصلحة تسيير المخزون :ويقوم هذا القسم بتسيير حركة المخزونات والعمل على التوزيع الجيد للعملاء كذلك توفير وسائل النقل, القيام بمتابعة المخزون من الورشات إلى المخازن, ومن ثم إلى العملاء وتنفيذ كل العمليات المتعلقة بالتوزيع.

ب-مصلحة التوطين البنكي :ترمي إلى تنظيم مراحل عملية استيراد السلع الموجهة للبيع على الحلة وتمويلها وشروطها انجازها وذلك إلى غاية التسوية النهائية للعملية , وبمقتضى هذه الإجراءات الجديدة يصبح توطين كل الواردات الموجهة للبيع على الحالة إجباريا مع إشعار مسبق عن كل عملية استيراد للمنتجات والسلع الموجهة نحو المجال الجمركي الوطني, وحسب نفس المصدر فأن هذه الإجراءات تفرض ضمان تغطية مالية لدى بنك التوطين بنسبة 120بالمائة.

ج-مصلحة المبيعات :وهو من أهم الأقسام في المؤسسة وبالأحرى أحد عناصر التسويق يعني بالعميل وبجودة المنتوج والخدمة قبل وأثناء وبعد عملية الإنتاج والبيع .

3-**مصلحة المحاسبة**:تحت إشراف السيد جواي توفيق محافظا للحسابات, ويقوم بما يلي:

- استقبال الوثائق المتعلقة بالحسابات البنكية للشركة.
- الحسابات المقدمة من طرف كل المصالح.
- مراجعة عملية التحصيل والتقرير والتسديد لكل الفواتير.
- العمل على إعداد التقارير الخاصة بنشاط الشركة.
- تنظيم وترتيب مختلف الوثائق المحاسبية.

المطلب الثالث : المعالجة المحاسبية لحالة استيراد محددة بالعملة الأجنبية حسب(SCF)

الفرع الأول : **خطوات وإجراءات عمليات الشراء** تعتبر عمليات الشراء من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل توفير كل المتطلبات والمستلزمات الأساسية التي تحتاجها مختلف المصالح , والتي تنحصر في عمليات شراء قطاع الغيار والخدمات ...الخ .

أولا:تقديم طلب الشراء: حيث تقوم المؤسسة بتقديم الطلبية من طرف المصلحة التي تكون في حاجة إلى هذه المادة , حيث تحتوي هذه الوثيقة على معلومات تبين نوع السلعة المطلوبة ،مواصفاتها ,كميتها , وذلك لدراسة

[1] وثائق مؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير الوادي.2018/05/15 .

المقدمة من طرف الموردين لاختيار أحسن عرض , يتعلق باستيراد قطع الغيار من مادة FILTER. أنظر الملحق رقم (01)

ثانيا:وسائل دفع الصادرات .

1- الدفع مقابل المستندات :C,A,DCash against documents

تقتضى هذه الطريقة أن يتم الاتفاق بين الطرفين على كافة الشروط من حيث الأسعار والكمية والوزن..الخ وعندما ينتهي المصدر من إجراءات تصدير البضاعة فانه يقوم بإرسال المستندات عن طريق المصرف الذي يتعامل معه ، الذي يتولى الاتصال بالمصروف المرسل مقابل سداد قيمتها نقدا ، بموجب هذه المستندات يقوم المستورد البضاعة من الشاحن أو الميناء.

التسجيل المحاسبي حسب الدفع مقابل المستندات في :2017/11/20 الفاتورة رقم : 20237من وثائق المؤسسة حيث كانت العملية كمايلى :

ليقوم المحاسب على مستوى المؤسسة بتسجيل العمولات والمصاريف المالية دون أن يقوم بتسجيل عملية الفتح المستندي ,ونظرا للملاءة البنكية للمؤسسة والثقة المتبادلة بين المؤسسة وبنكها لا يقوم هذا الأخير بتجميد رصيدها, وبالتالي لا يترتب عن هذا الحدث أي تدفقات أو آثار آنية على أصول أو خصوم المؤسسة ومنه لا يؤثر هذا على حسابات المؤسسة , وعليه يتم إثباتها فقط بقيود نظامية .

وبتاريخ 2017/11/12 وصلت الفاتورة النهائية التي تتعلق بالاتفاقية السابقة الذكر

التسجيل المحاسبي لفاتورة الشراء رقم 20237 من وثائق المؤسسة, أنظرالملحق رقم(02).

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في: **2017/11/12**	مدين	دائن
380 4456		من ح / مشتريات بضاعة من ح/ الرسم على القيمة المضافة	853746600 162186500	
	4011 4422	إلى ح / موردو السلعوالخدمات إلى ح / الدولة الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطرف أخرى		656626900 359306200
		– إثبات فاتورة المشتريات رقم 20237 –		

تكلفة مشتريات البضاعة = ثمن المشتريات + مصاريف الشراء + مصاريف الديوان

- خلال نفس التاريخ يقوم الحاسب بتسجيل القيد التالي :

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في: **2017/11/12**	مدين	دائن
30		من ح /بضاعة	853746600	
	380	إلى ح/ مشتريات بضاعة		853746600
		– دخول البضاعة للمخزن –		

- خلال إتمام الصفقة حتى وصول البضاعة يقوم البنك بتسديد قيمة الصفقة وذلك من خلال أمر المستورد بالتسديد حيث يظهر في حاسب الكشف البنكي له مبلغ التسديد , ويقوم المحاسب بتسجيل القيد التالي: أنضر الملحق رقم (03).

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في: **2017/11/20**	مدين	دائن
4011		من ح / موردو السلع والخدمات	6546353,27	
	766	إلى ح / أربح الصرف		19915.573
	512	إلى ح /البنك		6526437.697
		– تسديد قيمة البضاعة –		

- بعد قيام المحاسببتسجيل قيد السداد ,عندها يمكنه أن يثبت أرباح الصرف أو خسائر الصرف

2–عملية فتح وسير الاعتماد المستندي والتسجيل المحاسبي: الملحق رقم (04)

إن عملية تسيير ومتابعة الجانب المالي للعمليات المتعلقة بالمشتريات الخارجيةللإستيراد من المهمات الأساسية التي أعطتها مؤسسة ماق فرنسا أهمية خاصة من خلال تخصيص مصلحة الشؤون الخارجية بهدف التنسيق بين المؤسسة وبنكها والمتمثل في البنك الخارجي الجزائري لوكالة الوادي .

بالنسبة للمؤسسات التي تجري عمليات تجارية مع الخارج فإنه ينشأ عن ذلك أثر محاسبي من خلال وجود إلتزام مالي على المؤسسة بعملة أجنبية في حالة قيامها باستيراد سلع أو مواد أولية فإنها وبعد اتفاقها مع المورد على النوعية والسعر وتاريخ الاستلام تقوم بفتح اعتماد مستندي على مستوى بنكها وهو تعهد من طرف بنكها بتسديد قيمة الكمية المستوردة أمام المورد وبالتالي تدخل نوع من الثقة خاصة للمورد الذي لا يمكنه إرسال السلعة والوثائق الخاصة بالعملية حتى يضمن فتح هذا الاعتماد بقيمة الصفقة بالعملة المتفق عليها, وتعالج إجراءات هذه العملية عبر خطوات التالية :

- **الشرط الأول**: " إجبارية توطين كل الواردات الموجهة للبيع على الحالة وإشعار مسبق عن كل عملية استيراد للمنتجات والسلع الموجهة نحو المجال الجمركي الوطني".
- **الشرط الثاني**: يفرض بمقتضاه على المستورد "ضمان تغطية مالية لدى التوطين لقيمة عملية الاستيراد بنسبة 120 بالمائة وهدا لمدة شهر على الأقل استيراد السلعة "حسب ذات المسؤول .
- **الشرط الثالث**: (تاريخ فتح الاعتماد):في هذا التاريخ وعند وصول فتح الاعتماد من البنك بالقيمة التي تغطي الصفقة هدف تلك العملة مقابل الدينار الجزائري في ذلك التاريخ (تاريخ التوطين) نضرب قيمة الصفقة بالعملة الصعبة في ذلك السعر نحصل على قيمة الصفقة بالعملة الوطنية ويقوم المحاسب بتسجيل القيد المحاسبي التالي :

– التسجيل المحاسبي لفاتورة رقم :016146 . 2015 / بتاريخ : 2015/09/16 .

في هذه الحالة كان بأمر من مسير المؤسسة أن اصدر أمرا للبنك الخارجي الجزائريبأن يقوم بتسديد الصفقة نظرا لتقلبات أسعار الصرف الذي كان في تصاعدخلال سنة 2015.

في تاريخ /2015/06/28سعر الصرف في تاريخ التوطين هو نفسه في تاريخ التسوية,حيث يقوم المحاسب بتسجيل القيد التالي :أنظر الملحق رقم (05).

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في : 2015/06/28	مدين	دائن
542		من ح / الاعتمادات	103818304	
	512	إلى ح/ البنك		103818304
		– تجميد البنك لقيمة الصفقة بالعملة الوطنية على أساس السعر الصرف–		

– في تاريخ/ 2015/09/03 بعد عملية التوطين للاتفاقية بالمبلغ الإجمالي لتاريخ الصفقة وضل أشعار بالدفع يتضمن عمولات مصاريف التوطين ليتم تسجيلها محاسبيا من قبل المحاسب لدى المؤسسة كمايلي:

انظر الملحق رقم (06).

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في: في :2015/09/03	مدين	دائن
512		من ح / البنك	1104404.96	
	542	إلى ح/ الاعتمادات		1104404796
		– فك التجميد عن مبلغ الصفقة لدى التسوية–		

– يقوم المحاسب بتسوية القيد التوطين بالمبلغ الإجمالي لتسديد قيمة المشتريات في تاريخ 2015/09/03

– يقوم المحاسب في هذه الحالة بتسجيل الفاتورة مبرزا المصاريف الجمركية وقيمة مشتريات البضاعة في تاريخ2015/09/16,حيث يقوم بتسجيل القيد المحاسبي التالي : أنظر الملحق رقم (07)

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في:/2015/09/16	مدين	دائن
830		من ح/ مشتريات البضاعة	1428218460	
4456		من ح / الرسم على القيمة المضافة	242792400	
	4011	إلى ح / موردو السلع والخدمات		1104108160
	4422	إلى ح / الدولة الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطرف أخرى		566902700
		– إثبات فاتورة مشتريات البضاعة رقم 016146 –		

– يقوم المحاسب بالتسجيل القيد التالي :في2015/09/16 أنظر الملاحق رقم (08)

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في: 2015/09/16	مدين	دائن
30		من ح/البضاعة	1428218460	
	380	إلى ح/مشتريات بضاعة		1428218460
		– خروج البضاعة لغرض البيع–		

يقوم المحاسب بالعملية التالي :

وفي تاريخ 2015/09/03يقوم بعدها بتسجيل قيد تسديد قيمة البضاعة وذلك من خلال الرصيد البنكي في الكشف المالي , حيث يقوم بتسجيل القيد التالي :

فارق الصرف = مبلغ التسديد (وذلك من خلال الكشوف المالية) ــ تكلفة البضاعة المشتريات

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في: **2015/09/03**	مدين	دائن
4011		من ح/ موردو السلع والخدمات	1104108160	
666		من ح/ خسائر الصرف	2966.36	
	512	إلى ح/ البنك		1104404796
		– تسديد قيمة البضاعة–		

– التسجيل المحاسبي لفاتورة الشراء في تاريخ :092017/18 رقم :01687,حيث يقوم المحاسب بموجب الفاتورة بتسجيل كمايلي:

في 2017/07/03 تاريخ فتح الاعتماد البنكي يكون قيد التوطين كمايلي: أنظر الملحق رقم (08)

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في : **2017/07/03**	مدين	دائن
542		من ح/الإعتمادات	674040731	
	512	إلى ح/ البنك		674040731
		– تجميد البنك لقيمة الصفقة بالعملة الوطنية على أساس السعر الصرف–		

– في تاريخ: 2015/09/16عند وصول فاتورة البضاعة يقوم المحاسب بتسجيل القيد المحاسبي التالي :

أنظر الملحق رقم (09)

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في: **2017/09/16**	مدين	دائن
830		من ح / المشتريات بضاعة	198418637.7	
4456		من ح/ الرسم على القيمة المضافة	171439200	
	4011	إلى ح / موردو السلع والخدمات		7111037.70
	4422	إلى ح /الدولة الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطرف أخرى		362746800
		– إثبات فاتورة المشتريات بضاعة رقم 01687–		

– في نفس التاريخ يقوم بمايلي :

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في : **2017/09/18**	مدين	دائن
30		من ح/البضاعة	198418637.7	
	380	إلى ح/مشتريات بضاعة		198418637.7
		–خروج البضاعة لغرض البيع–		

– في تاريخ :2017/10/13 وذلك من خلال النظر إلى الكشف المالي للبنك الخارجي الجزائري حيث يقوم المحاسب بتسجيل القيد التالي:أنظر الملحق (10)

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في :**2017/10/13**	مدين	دائن
512		من ح / البنك	674040731	
	542	إلى ح/ الإعتمادات		674040731
		– فك التجميد عن مبلغ الصفقة لدى التسوية–		

- في تاريخ 2017/10/13 يقوم المحاسب بتسجيل قيد تسديد قيمة البضاعة وذلك من خلال الرصيد البنكي في الكشف المالي , حيث يقوم بتسجيل القيد التالي :

يقوم المحاسب بالعملية التالية :

فارق الصرف = مبلغ التسديد (وذلك من خلال الكشوف المالية) ــ تكلفة البضاعة المشتريات

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	في : 2017/10/13	مدين	دائن
4093		من ح/ الموردون المدينون	7111037.70	
	766	إلى ح / أرباح الصرف		296809.60
	512	الى ح/ البنك		674040731
		– تسديد قيمة البضاعة–		

مما سبق يتبين أن المؤسسة في هذه الحالة تستخدم المعاملة المزدوجة في تسجيلات المعاملات التي تتم بعملة أجنبية ,كما أنه يمكن إعادة تسجيل وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي ، فإنه يتم استخدام مدخل المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات التي تتم بعملة أجنبية ، أين يتيم الاعتراف بفرق الصرف كأرباح أو خسائر في حسابات خاصة بالمصاريف أو الإيرادات خلال السنة المالية التي تحدث فيها ,ومنه نستنتج أن تغيرات أسعار الصرف في هذه الحالة تؤثر على حسابات قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

الفرع الثاني :التسجيل المحاسبي حسب المعيار الدولي رقم 21أثار تغيرات أسعار الصرف

أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة من عمليات المشتريات الخارجية (الاستيراد):تتحقق الأرباح في حالة انخفاض سعر الصرف في تاريخ السداد عما كان عليه عند إتمام التعاقد, حيث يقوم المستورد بدفع مبلغ أقل من الرصيد الدفتري للمورد , ويرحل الفرق الى حساب الأرباح والخسائر باعتبارها أربح حقيقة بالفعل (والعكس صحيح في حالة الخسائر) ويلاحظ أنه بالنسبة للمصدر لديه أرباح أو خسائر فرق عملة حيث تم التعاقد والسداد بالدولار ومن ثم تكون قيمة الرصيد المستحق له مساوية تمام لقيمة تحويل المورد من البنك .

أولا:التسجيل المحاسبي لقيد عملية الشراء:

بالنسبة ل(تسجيل تاريخ التوطين), لا يسجل التسجيل المحاسبي حسب الدفع مقابل المستندات

في:2017/11/20 / الفاتورة رقم : 20237 من وثائق المؤسسة.

من خلال الفاتورة رقم : MH20170812

- تاريخ 2017/08/12, التسجيل المحاسبي حسب المعيار رقم 21 أثار تغيرات أسعار الصرف :

البيان	مدين	دائن
من ح/ المشتريات الخارجية	656626900	
إلى ح/ الموردين		656626900
– إثبات شراء بضائع بسعر الصرف في تاريخ/2017/08/12–		

- بعد عملية تسجيل الفاتورة يقوم المحاسب بتسجيل القيد الآتي :

البيان	مدين	دائن
من ح / الموردين	656626900	
إلى مذكورين		
ح/ البنك		6546353.27
ح/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب)		19915.73
– إثبات سداد قيمة البضاعة للموردين بتاريخ 2017/08/12–		

- الاعتراف بفروقات الأسعار :

البيان	مدين	دائن
من ح / أرباح وخسائر فروق العملة مكاسب	19915.73	
إلى ح/ الأرباح والخسائر		19915.73
– إثبات فروق العملة في 2017/08/12–		

– التسجيل المحاسبي لفاتورة رقم :016146 . 2015 / في : 2015/09/16

التسجيل المحاسبي حسب المعيار رقم 21 أثار تغيرات أسعار الصرف :

البيان	مدين	دائن
من ح/ المشتريات الخارجية	1104108160	
إلى ح/ الموردين		1104108160
– إثبات شراء بضائع بسعر الصرف في تاريخ/2015/09/16–		

البيان	مدين	دائن
من المذكورين		
من ح / الموردين	1104108160	
من ح/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر)	296636	
إلى ح / البنك		1104404796
– إثبات سداد قيمة البضاعة للموردين بتاريخ 2015/09/16–		

البيان	مدين	دائن
من ح / أرباح وخسائر فروق العملة مكاسب	296636	
الى ح/ الأرباح والخسائر		296636
– إثبات فروق العملة –		

– التسجيل المحاسبي لفاتورة الشراء في تاريخ :18/ 2017/09 رقم :01687

البيان	مدين	دائن

من ح/ المشتريات الخارجية إلى ح/ الموردين **– إثبات شراء بضائع بسعر الصرف في تاريخ/ 2017/09/18–**	7111037.70	7111037.70

البيان	مدين	دائن
من ح / الموردين الى مذكورين ح/ البنك ح/ ارباح وخسائر فروق العملة (مكاسب) **– إثبات سداد قيمة البضاعة للموردين بتاريخ/ 2017/09/18–**	7111037.70	6814228.09 296809.60

البيان	مدين	دائن
من ح / أرباح وخسائر فروق العملة مكاسب إلى ح/ الأرباح والخسائر **– إثبات فروق العملة في / 2017/09/18–**	296809.60	296809.60

ملاحظات :

الملاحظة الأولى : في حالة سداد العملية بالأقساط أو تحصيلها يتم احتسابها خلال ترجمة المبلغ المستحق بالكامل بالعملة المحلية لكل قسط في تاريخ استحقاقه حيث يتم اعتبار كل قسط مستقل على الآخر .

الملاحظة الثانية : تتم المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفقا كما رأينا سابقا ويمكن الاختلاف في النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمعايير الدولية أنها لا تستعمل أرقام الحسابات في التسجيلات المحاسبية .

ومماسبق نستنتج أن النظام المحاسبي الجزائري تبنى ضمنيا متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين الذي اعتمد بدوره على العمل بنفس الأساس المتعلق بالمعالجة المحاسبية للمعاملات التي تتم بعملة أجنبية وفقا لمدخل المعاملة المزدوجة .

من خلال هذه العملية يمكن ملاحظة بأن الفارق تم معالجته مباشرة بخفض من حساب المشتريات المعنية وذلك بسبب ارتفاع أسعار الصرف ,وفي الحالة العكسية (انخفاض أسعار الصرف) الفارق يضاف إلى تكاليف المشتريات الخارجية المعنية.

ومن هنا فإن فروقات الصرف الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف من فترة الاعتراف الأولي إلى التسوية النهائية, يتم عكسها في تاريخ التسوية كأحد التعديلات على القيمة المسجلة عند تاريخ التعاقد في حسابات المشتريات الخارجية سواء بالنسبة للعمليات المنتهية أو الممتدة .

كما أنه في نهاية السنة لا يتم الاعتراف بأرباح وخسائر الصرف الناتجة عن العملة حيث تمهل التسوية الجردية الخاصة بتلك الفروقات في نهاية السنة المالية للمؤسسة على اعتبار أن التسوية بإدخال التعديلات المترتبة على التغيرات في أسعار الصرف في حساب المشتريات هي ذاتها .

ومنه نستنتج أن التغيرات في هذه الحالة تأثر مباشرة على حسابات الميزانية العمومية للمؤسسة.

المطلب الرابع : ترجمة المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى العملة الوظيفية

تعتبر مشكلتي اختيار سعر الصرف الواجب تطبيقه لإعادة إعداد القوائم المالية ومعالجة فروق أسعار الصرف من أبرز المشاكل التي تشار عند إعادة القوائم المالية للمؤسسات الأجنبية حيث محاسبيا قد يتم استخدام سعر الصرف الجاري أو التاريخي لإعادة إعداد القوائم المالية , كما يكون أصل التفرقة في المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة من استخدام سعر الصرف الجاري , وتتوقف على إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة القياس للعملة أو كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة عن عملية ترجمة للعملة .

نظرا لصعوبة وجود مؤسسة تتعامل بالعملة الأجنبية ولديها فروع في خارج وطنها , لكي تسهل على الباحث عملية ترجمة القوائم المالية لها حسب عملة البيئة الاقتصادية (العملة الوظيفية) المستخدمة في الترجمة , وهذا من خلا ل طريقة ترجمة معدل الصرف الجاري على مؤسسة ماق فرنسا والتي وضعت محل الدراسة في ترجمة لقوائمها المالية وذلك من خلال النموذج التالي :

اشترت الشركةالجزائرية "ماق فرنسا لتصدير والاستيراد" 80 بالمائة من أسهم الشركة الأمريكية بسعر210000 دج ,مما جعلها شركة تابعة لشركة ماق فرنسا حيث يعتبر الدينار الجزائري عملة وظيفية لها وكانت القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة التابعة الأمريكية متساوية , وقد ظهرت أرصدة الميزانية بتاريخ التملك كمايلي: النقدية 35000و.ن, ذمم مدينة 125000و.ن,بضاعة 170000و.ن ألآت 80000و.ن,مجمع الامتلاك 20000و.ن, ذمم دائنة150000و.ن, رأس المال 200000و.نأرباح محتجزة 400000و.ن .حيث0.7دينار =1دولار

- في2017/12/31 ظهر ميزان المراجعة للشركة (ص) والمعد بالدولار الأمريكي على النحو التالي:

جدول(2-1):عرض ميزان المراجعة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم21

العملة (الدولار الأمريكي)

ميزان المراجعة للشركة S Pet في 2017/12/31 (بالدولار الأمريكي)		
البيان	**أرصدة مدينة**	**أرصدة دائنة**
النقدية	10000	
ذمم مدينة	80000	
بضاعة	250000	
آلات	80000	
توزيعات أرباح مدفوعة	50000	
مجمع اهتلاك الآلات		30000
ذمم دائنة		125000
رأس المال		200000
أرباح محتجزة 1/1		40000
المبيعات		650000
تكلفة المبيعات	450000	
مصروف الإيجار	30000	
مصروف رواتب	40000	
مصروف اهتلاك الات	10000	
مصاريف إدارية وعمومية أخرى	15000	
المجموع	**1015000**	**1015000**

المصدر : من إعداد الطلبة:ناجي أسماء،خير الدين مبروكة،غرنوق السعيد ،تحت إشراف الدكتور زكرياء دمدوم .

كان سعرالصرف للدولار خلال العام 2018 على النحو التالي:2018/1/1 (0.7), في 2018/12/31 (0.725), متوسط سعر الصرف خلال عام2018 (0.710), سعر الصرف وقت الإعلان عن توزيعات الأرباح (0.715).

من خلال العمل الذي سنقوم به وذلك من خلال التطرق كالاتي

- ترجمة ميزانية الشركة أمريكية في2017/1/1 من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري

- ترجمة ميزانية المراجعة للشركة أمريكية من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري
- إعداد القوائم المالية للشركة للعام 2017 وذلك بالاعتماد على ميزان المراجعة المترجم .

تتميز طريقة الترجمة أو المعدل الجاري ببساطة إجراءاتها حيث تترجم حسب هذه الطريقة بالشكل التالي :

بالتاريخ تملك الشركة القابضة لأسهم الشركة التابعة يتم ترجمته جميع بنود ميزانية الشركة التابعة والمعدة بعد التاريخ التملك مباشرة باستخدام سعر الصرف السائد وقت التملك أي أصول والالتزامات وحقوق الملكية في الميزانية الشركة التابعة تترجم في هدا التاريخ بسعر صرف واحد وهو سعر الصرف الجاري بالتاريخ التملك لذا لا ينشا أية فروق أو تسويات ترجمة في هذا التاريخ .

حيث يقوم المحاسب كالآتي :

ترجمة ميزانية الشركة أمريكية في 2017/1/1 من الدولار الأمريكي والمترجمة إلى الدينار الجزائري في هذا التاريخ:2017/01/01وكانسعر الصرف الجاري (0.700دولار).

جدول(2–2):ترجمة الميزانية

العملة (دينار الجزائري)

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	56000	رأس مال	1400000
اهتلاك الات	(14000)	أرباح محتجزة	70000
أصول متداولة	119000	ذمم دائنة	63000
البضاعة 0.7*170000	87500		
ذمم مدينة	24500		
النقديات			
المجموع	**273000**		**273000**

المصدر : من إعداد الطلبة: ناجي أسماء،خير الدين مبروكة،غرنوق السعيد ،تحت إشراف الدكتور زكرياء دمدوم.

ولنتيجة استخدام أكثر من سعر صرف لترجمة بنود القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية خلال الفترات التالية لتملك الشركة القابضة لا سهم الشركة التابعة , فان ميزان المراجعة المترجم لا يتوازن نتيجة اختلاف مجموع أرصدة الحسابات المدينة الدائنة والتي تم ترجمتها بأسعار صرف مختلفة ,لذا يتم فتح حساب بالفرق بين مجموع جانبي ميزان المراجعة يطلق عليه تسويات الترجمة المتراكم , يكون رصيده مدين أو دائن وحسب الحالة . ويظهر حساب الترجمة المتراكم ضمن حقوق الملكية مضافا إليها في حالة كون رصيده دائن أو مطروحا منها اذا كان

رصيده مدين أي لا يتغير هذا الحساب إيراد أو مصروف , إلا أن حساب التسويات المتراكم يغترف به كإيراد أو مصروف وبالتالي يظهر في قائمة الدخل عند بيع الشركة القابضة لما تملكه من أسهم في الشركة التابعة.

حيث يقوم المحاسب بالتسجيل كما يلي :

ترجمة ميزانية المراجعة للشركة أمريكية من الدولار الأمريكي المترجمة إلى دينار الجزائري

ترجمة ميزان المراجعة2017/12/31 (0.725).

جدول(2–3):ترجمة ميزان المراجعة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 21

العملة (دينار الجزائري)

البيان	المبالغ	سعر الصرف	رصيد مدين	رصيد دائن
النقدية	10000	0.725	7.250	
ذمم مدينة	80000	0.725	58.00	
بضاعة	250000	0.725	18.250	
الات	80000	0.725	58.00	
توزيعات أرباح مدفوعة	50000	0.715	35.750	
مجمع إهتلاك آلات	30000	0.725		21750
رأس المال	35000	0.700		24500
ذمم دائنة	10000	0.710		7100
أرباح محتجزة 1/1	650000			
المبيعات		0.710		461500
المجموع			5919.25	514850
تسوية الترجمة المتراكمة			5093.75	

المصدر : من إعداد الطلبة : ناجي أسماء،خير الدين مبروكة،غرنوق السعيد ،تحت إشراف الدكتور زكرياء دمدوم.

عند عملية الترجمة في 2017/12/31الناتج نتحصل على فرق بين الأرصدة المدينة هي الأصول والأرصدة الدائنة هي الخصوم, هذا الفرق يتم وضعه في حساب تسوية الترجمة المتراكمة والذي يعتبر من عناصر الخصوم يوضع في عناصر الخصوم أو الأموال الخاصة.

ملاحظة: ان قيام الشركة بدفع توزيع الأرباح بنهاية السنة المالية يؤدي إلى ظهور بند توزيعات إرباح مستحقة الدفع بجانب الالتزامات في الميزانية ,مما يتطلب ترجمة هذا البند بسعر الصرف السائد وقت إعداد الميزانية . اما قيمة توزيعات الارباح الظاهرة في القائمة الأرباح المحتجزة فيتم ترجمتها بسعر الصرف السائد بالتاريخ التوزيعات .

أما الأرباح المحتجزة فيترجم رصيدها في بداية العام وفي السنة الأولى للتملك حسب سعر الصرف السائد وقت شراء الشركة القابضة لأسهم الشركة التابعة , ويتم إضافة صافي الربح المترجم والظاهر بقائمة الدخل (جدول النتيجة الشامل) ,المترجم في حين تطرح توزيعات الأرباح المترجمة لنصل إلى رصيد الأرباح المحتجزة نهاية العام والذي ينقل إلي الميزانية .

حيث يقوم المحاسب بتسجيل مايلي :

إعداد القوائم المالية للشركة للعام 2017 وذلك بالاعتماد على ميزان المراجعة المترجم .

جدول(2-4): النتيجة الشاملة 12/31 (انطلاقا من ميزان المراجعة المترجم):

العملة (دينار الجزائري)

البيان	المبالغ	سعر الصرف	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
- مبيعات	650000	0.710		461500
- تكلفة المباعة	450000	0.710	39500	
- مصاريف إدارية عامة	30000	0.710	21300	
- مصاريف الإيجار	80000	0.710	7100	
- مصاريفالاستهلاك	10000	0.710	10650	
- مصاريف إدارية وعمومية أخرى	15000	0.710	10650	
مجموع التكاليف			386950	461500
نتيجة 2017				74550 ربح.

المصدر : من إعداد الطلبة: : ناجي أسماء،خير الدين مبروكة،غرنوق السعيد ،تحت إشراف الدكتور زكرياء دمدوم.

جدول (2-5): الميزانية في تاريخ 2017 /12/31

العملة (دينار الجزائري).

الأصول	المبالغ	سعر الصرف	المبالغ المترجمة	الخصوم	المبالغ	المبالغ المترجمة
الأصول الثابتة				رأس المال	200000	140000
الآلات	80000	0.725	580000	0.700		
استهلاك الآلات	(30000)	0.725	(21750)	أرباح محتجزة		34250
				ت13/31		
أصول مداولة	250000	0.725	181250	نتيجة دورة		74550
بضاعة	50000	0.725	58000	2013		
ذمم مدينة	10000	0.725	7250	تسوية الترجمة		
نقديات				المتراكمة		5093.75
				خصوم متداولة		
				ذمم دائنة		
				0.725	35000	25375

المصدر : من إعداد الطلبة: : ناجي أسماء،خير الدين مبروكة،غرنوق السعيد ،تحت إشراف الدكتور زكرياء دمدوم.

خلاصة الفصل

بعد دراسة النظام المحاسبي المالي والتغيرات التي شهدتها الجزائر في مجال التغير الاقتصادي والمالي والذي يهدف إلى استخلاص المعلومات الملائمة، تطرق النظام المحاسبي المالي إلى التعاملات بالعملات الأجنبية حيث أنالأصول التي تم اقتناؤها بالعملة الأجنبية يجب تحويلها إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف الجاري أما الحقوق والديون المحررة بالعملات الأجنبية فيجب تحويلها إلى العملة الوطنية بسعر الصرف التاريخي،وكذا تعرض هذا النظام إلى كيفية معالجة فوارق الصرف الناتجة عن الاستثمار الصافي في المؤسسات الأجنبية والمؤسسات التابعة الواقعة في الخارج ، واعتمد النظام المحاسبي في ترجمة القوائم المالية على طريقة سعر الصرف الجاري.

ومما سبق يتضح انه توجد اختلافات مهمة على النتائج المحاسبية عن العملات الأجنبية ،تؤثرهذه الاختلافات على نتيجة النشاط والمركز المالي والتي وضحت من خلال دراسة تطبيقية شاملة عن مؤسسة اقتصادية.

الخاتمـة العامـــــة

الخاتمة العامة:

تعتبر الزيادة في حركة التجارة الدولية وما أدى ذلك إلى زيادة عمليات الاستيراد والتصدير أصبح من الضروري ترجمة هذه المعاملات التي تمت بعملة غير العملة المحلية حتى يتم تسجيلها في دفاتر الشركة الأم ،كما لا يقتصر التعامل بالعملات الأجنبية فقط على الدولة وكذلك الإقراض والاقتراض ،بالإضافة إلى ترجمة القوائم المالية لفروع الشركة الأم في البلاد الأجنبية إلى العملة المحلية ،حتى يتم إعداد التقارير المالية بعملة واحدة وهي العملة المحلية لكي يستفيد منها الأطراف الداخليين والخارجيين المهتمين بالشركة .

1-النتائج :من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي ارتأينا إلى دمجها مع ما توصلنا إليه من نتائج في كامل البحث وكانت كالتالي :

- القوائم المالية تمكن على إظهار الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف .
- التطرقات اليومية لأسعار الصرف تؤثر مباشرة على النتيجة إما بالزيادة أو النقصان .
- المعاملات بالعملات الأجنبية تتطلب إجراء تسهيلات مستقبلية بسبب تغير وتدبدب أسعار الصرف.
- تمكن المعاملات بالعملات الأجنبية بتحقيق مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية.

التوصيات والاقتراحات:

بناءا على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية :

- الاهتمام بالمعاملات بالعملة الأجنبية للبنوك ،لأنه يتطلب إجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتدبدب أسعار الصرف.
- على المؤسسات التي تنشط على المستوى الدولي لديها معاملات محددة بعملة أجنبية أن تعمل على تسديد أو استلام قيمة الصفقات الأجنبية بالعملة الوظيفية لها ،وبذلك فهي تتجنب كل المخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف .
- وجوب تأهيل المؤسسات الاقتصادية المحلية للقيام بترجمة قوائمها المالية بعملات اخرى وفق قواعد ومبادئ محاسبية يكون متعارف عليها ،مما يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات وذلك لإغراض تتعلق بدعاية والإعلام المالي والاقتصادي الهادف الى الترويج لجلب الاستثمارات الأجنبية.

أفاق البحث:

تعتبر كل المعايير المحاسبية الدولية من أهم المواضيع الجديرة بالدراسة،وتبقي مجالا خصبا للبحث والإثراء من طرف الباحثين والدارسين، كما يتبين من خلال الخوض في هذه الدراسة بان هناك جوانب هامة جديرة بالبحث لتكون إشكاليات وبحوث ودراسات أخرى،وهي:

- المحاسبة عن اندماج الأعمال وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 .
- محاسبة التحوط وإدارة مخاطر المشتقات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية ,وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 21

وآمل في الأخير أن أكون قد وفقت في اختيار موضوع البحث ومعالجته، والله ولي التوفيق.

قائمـــــة المراجـــــع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب :**

1- أمين السيد احمد لطفي , **المحاسبة الدولية** , الشركات متعددة الجنسية الدار الجامعية , الاسكندرية , طبعة .2004

2- أحمد بسيوني شحاتة , عبد الوهاب نصر علي ,**المحاسبة المالية المتقدمة وفق لمعايير المحاسبة الدولية والامريكية والعربية الدار الجامعية** الاسكندرية طبعة ,2007 .

3- إيمان ناصيف عطية ،**مبادي الاقتصاد الدولي** ،دار الجامعة الجديدة، مصر ،طبعة ,2008.

4- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر , طبعة (4) ،2005.

5- بسام الحجار ،**نظام النقد العالمي وأسعار الصرف**، دار المنهل اللبناني، بيروت, طبعة (1)، 2009.

6- بن ربيعة حنيفة ,**الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية(IAS/IARS)** , الجزء الأول , دار هومة بالجزائر , 2010 .

7- ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2003/2002.

8- جمال لعشيشي , **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**, متيجة للطباعة ,براقي (الجزائر), طبعة 2010.

10- حسام الدين حسام , **مبادئ المحاسبة المالية** , مطبعة نانسي دمياط, الاسكندرية , طبعة 2005/2004.

11- حماد طارق عبد العال, **التقارير المالية , أسس الاعداد والعرض والتحليل** , الدار الجامعية , الاسكندرية , طبعة 2002.

12- حسين القاضي ،مامون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار ثقافة للنشر والتوزيع, عمان ,طبعة 2004.

13- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007(IAS/IFRS)**، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع عمان- الأردن، 2008.

14- زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية للاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية**، دار الجامعة الجديدة ،مصر , طبعة 2004 .

15- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**،الجزء الاول ،المكتبة الشركة الجزائرية بوداود. طبعة 2009-2008.

16- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبية شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية**، الجزء (3) دار الجامعية, طبعة ،2004 .

17- عيد محمود حميدة, **المحاسبة الدولية(2)**, المستوى الثامن , كود 181 – كلية التجارة – جامعة بنها(مصر). طبعة 2010/2011.

18- عبد ربه محمود، **المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق**، جامعة عين شمس، مصر، 2005.

18- فؤاد السيد المكسيكي , ناصر نور الدين , محمد راشد . **معايير المحاسبة المالية** . دار التعليم الجامعي . الاسكندرية , طبعة 2015.

19- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 1997.

20-كمال الدين الدهراوي , **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** , الدار الجامعية, الاسكندرية , طبعة 2001.

21- لخضر علاوي, **نظام المحاسبة المالية , سير الحسابات وتطبيقاتها** , متيجة للطباعة , الجزائر , طبعة 2010.

22- لطفي أمين السيد أحمد، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005.

23- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية, الاسكندرية , طبعة 2001.

24- محمد عباس بدوي ،الأميرة إبراهيم عثمان، **دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة**، منشأة المعارف، الإسكندرية, طبعة 2000.

25- محمد ابو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية**, عمان -الاردن، طبعة(2) 2009 .

26- محمد المبروك أبو زيد , **المحاسبة الدولية وانعكاساتها في الدول العربية الأربعة الأولى** ,ايتراك للنشر والتوزيع , مصر, طبعة 2005.

27- محمد عبد الحميد محمد عطية، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية والأصول و الأدوات المالية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الجزء 2، الاسكندرية , طبعة 2014.

28- موسى سعيد مطر وآخرون, **التمويل الدولي** ,دار صفاء لنشر والتوزيع ,عمان, طبعة(1) , 2008.

29- محمد عبد الحميد محمد عطية ، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية والأصول و الأدوات المالية** ,دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع **الجزء 1** , الاسكندرية , طبعة 2014.

30- محمد عبد الحميد محمد عطية، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية والأصول و الأدوات المالية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، **الجزء 2** الاسكندرية , طبعة 2014.

31- محمد كمال خليل الحمزاوي، **سوق الصرف الأجنبي**، منشأة المعارف، الاسكندرية، طبعة 2004 .

32- ناصر مرزوق ,عزام بشكير ,**مدخل للمحاسبة وفق(SCF)** الصفحات الزرقاء العالمية , الجزائر , طبعة 2008.

33- هاني عاطف ,**محاسبة شركات السياحة** , دار الكتب والوثائق القومية ,إدارة الايداع القانوني, مصر ,طبعة 2016.

34- هوام جمعة ,**المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير والمحاسبية الدولية(IAS/IFRS)** ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,طبعة 2010 .

35- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ,**دراسة متقدمة في مجال المحاسبة المالية** ,دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ,طبعة , 2002.

36- وليد صافي ،وانس البكري، **الأسواق المالية والدولية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان, طبعة (1) 2012.

❖ **المذكرات والأطروحات العلمية** :

37- سهام مهيري , **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية** ,مذكرة لاستكمال شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير ورقلة , 2014/2013.

38- ضو عبد القادر ,**المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية**, مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة,2013/2012 .

39- طارق شوقي, **أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**, مذكرة ماجيستير ,تخصص محاسبة جامعة الحاج لخضر باتنة , الجزائر ,طبعة 2009.

40- علي عباس ابراهيم ,**أثر تغيرات اسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية** , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مذكرة ماجيستير– تخصص محاسبة ومالية– جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ,الجزائر, طبعة 2012/2011 .

41- هني محمد فؤاد، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية دراسة مقارنة بين المعايير الدولية المحاسبية والنظام المحاسبي المالي الجزائري**, مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف, الجزائر 2013/2012 .

❖ **70التقارير , الملتقيات والمجلات** :

42- بن حركو غنية ,**النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية** ,– دراسة مقارنة – مجلة دراسات اقتصادية , العدد رقم 04, المجلد 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري – الجزائر. جوان 2017.

43- تيجاني بالرقي. امين راشدي , **اثر تغيرات اسعار صرف العملات الاجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي**. مجلة البشائر الإقتصادية / المجلد الثالث , العدد 1 , جامعة فرحات عباس سطيف, مارس 2017.

44- وثائق مؤسسة ماق فرنسا للاستيراد والتصدير الوادي, 2018/05/15

❖ **النصوص التشريعية والتنظيمية :**

45- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,العدد 74الصادر, بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ,المادة 03 .

46- القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية(2008) الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها , الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 49 الصادرة بتاريخ 25 مارس .2009

47- المادة 3 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007. الجزائر.

48- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، الجزائر.

49- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008, الجزائر.

الملاحق